تحديات الأمن غير التقليدي التي تواجه النظام الإيراني

ا. سلمان بن دبيان بن منور الحربي (*)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الأمن غير التقليدي على الاستقرار السياسي في إيران، مع التركيز على التحديات الأمنية الحديثة التي تتجاوز المفهوم التقليدي للأمن، مثل العقوبات الاقتصادية، التغيرات المناخية، والأزمات الاجتماعية. تبرز أهمية الدراسة في ظل التحولات العالمية التي فرضت على الدول إعادة صياغة سياساتها الأمنية لمواجهة تهديدات معقدة ومتشابكة.

تتبنى الدراسة منهجية تحليلية لاستكشاف العلاقة بين الأمن غير التقليدي والاستقرار السياسي في إيران، حيث تُظهر أن العقوبات الاقتصادية الدولية وأزمات حقوق الإنسان أدت إلى تدهور الأوضاع الداخلية، مما زاد من حدة الاحتجاجات الاجتماعية وأضعف ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية. كما تؤكد الدراسة أن تحديات الأمن غير التقليدي تشكل تهديدات إضافية تعرقل استقرار النظام السياسي الإيراني.

من خلال تحليل الواقع الإيراني، تخلص الدراسة إلى أن الأمن غير التقليدي يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي، حيث تعتمد إيران على استراتيجيات غير تقليدية لتعزيز

(*) طالب دكتوراه بقسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية، كلية الدراسات الآسيوية العليا، جامعة الزقازيق.

نفوذها الإقليمي، مما يزيد من التوترات الداخلية والخارجية. وتوصي الدراسة بضرورة تبني نهج استراتيجي شامل يعالج التحديات الأمنية غير التقليدية من خلال تعزيز التعاون الدولي وتحسين البنية التحتية الأمنية، بما يدعم الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في إيران.

كلمات مفتاحية: الأمن غير التقليدي، العقوبات الاقتصادية التغيرات المناخية، الاحتجاجات الاجتماعية في إيران، حقوق الإنسان، التحديات الأمنية الحديثة.

Abstract

This study aims to analyse the Challenges facing Non-traditional security in Iran, focusing on modern security challenges that go beyond the traditional concept of security, such as economic sanctions, climate change, and social crises. The significance of the study lies in the global transformations that have compelled states to reformulate their security policies to address complex and interconnected threats.

The study adopts an analytical methodology to explore the relationship between Non-traditional security and political stability in Iran. Additionally, the study confirms that non-traditional security challenges pose further threats that hinder the stability of Iran's political system.

Through an analysis of Iran's reality, the study concludes that non-traditional security directly impacts political stability, The study recommends adopting a comprehensive strategic approach to address non-traditional security challenges.

Keywords: Non-traditional security, economic sanctions, climate change, social protests in Iran, human rights, modern security challenges.

المقدمة

تتجاوز التحديات التي تواجه الأمن غير التقليدي في إيران التحديات العسكرية؛ إلى التحديات الاقتصادية من فقر وبطالة وتفاوت في توزيع الثروة، تسهم في زيادة عدم الاستقرار الاجتماعي، والتحديات السياسية المتعلقة بالانسداد السياسي وتقلص المشاركة الشعبية، ومردود السياسات الخارجية على الأمن الداخلي، والتحديات الاجتماعية التي تشمل قضايا التعليم والصحة والهوية الثقافية، فضلًا عن دور المرأة والأقليات في المجتمع. ثم التحديات المناخية التي تفرض ضغوطًا إضافية على الموارد الطبيعية والبنية التحتية. والتي تشكّل في

أبعادها تهديدات للأمن غير التقليدي، تؤثر على قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

يعد الأمن غير التقليدي جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الدفاع في العديد من الدول، الذي لا يقتصر على التعامل فيه مع التهديدات العسكرية التقليدية، بل تشمل أيضًا التهديدات الاقتصادية والسيبرانية والإرهابية. ويُعد الأمن غير التقليدي في إيران محوريًا في استراتيجيات مواجهة التحديات التي تواجهها داخليا وخارجيا. وتهدف هذا الورقة البحثية إلى تحليل التحديات التي تواجه الأمن غير التقليدي في إيران، وتأثيرها على الاستقرار الداخلي والخارجي.

وفي هذا السياق تأتى الورقة البحثية متضمنة مبحثان وخاتمة، كالآتي:

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية والسياسية

المبحث الثاني: التحديات الاجتماعية والبيئية

الخاتمة:

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية والسياسية

أولاً: التحديات الاقتصادية

١) العقوبات الاقتصادية:

تعد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، منذ عام ١٩٧٩م، من أبرز التحديات التي أثرت على الاستقرار فيها، خاصة أنها حدت من قدرتها على تطوير قدراتها العسكرية بشكل عام. خاصة أن العقوبات الأمريكية والأوروبية استهدفت القطاعات الحيوية في الاقتصاد الإيراني، أبرزها قطاع النفط والغاز، الذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية. فقد تم حظر تصدير النفط الإيراني إلى العديد من الأسواق العالمية. كما استهدفت أيضا القطاع المالي الإيراني، مما جعل من الصعب على إيران إجراء عمليات مالية دولية. وقد اسفرت أيضا عن جملة من التداعيات، بسبب انخفاض الإيرادات الحكومية؛ وتراجع إيرادات النفط بنسبة تزيد عن ٧٠%، وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٠م، على نحو قلص قدرة إيران على تمويل

أنشطتها العسكرية والأمنية، بما في ذلك تعزيز قدراتها في مجال الدفاع غير التقليدي، مثل الأمن السيبراني، ومكافحة الإرهاب، والتحقيق في الأنشطة الإرهابية الداخلية. ومن هذه التداعيات التي تركتها العقوبات الاقتصادية ما يلي: [١]

أ تأثر أنشطة الدفاع غير التقليدية:

وجدت إيران نفسها، في ظل العقوبات المفروضة عليها، مضطرة إلى تقليص ميزانيتها العسكرية بشكل عام، بما في ذلك دعم الأمن غير التقليدي. ومن بين أكثر المجالات تأثراً كان تطوير تقنيات الدفاع الحديثة مثل أنظمة الهجوم الإلكتروني، التي تتطلب استثمارات ضخمة، فقد أدى تراجع إيراداتها النفطية إلى تقليص قدرتها على تخصيص ميزانية مناسبة للأمن السيبراني، ومن ثم عدم قدرتها على صد الهجمات الإلكترونية بشكل فاعل، والتي باتت تمثل تهديدًا متزايدًا [٢] .

ومع تراجع قدرة الحكومة الإيرانية على تمويل مشروعاتها الأمنية، اضطرّت طهران إلى الاعتماد على شبكات إقليمية ودولية لدعم جهودها في الحفاظ على قدراتها الدفاعية، ودعم الأنشطة الإرهابية في سوريا واليمن، التي يتم تمويلها من خلال أنشطة غير قانونية. ولهذا تشير التقارير المختلفة إلى أن العقوبات لم تخفّض فقط موارد إيران المالية بشكل كبير، بل جعلتها أكثر اعتمادًا على شبكات غير شرعية وتكنولوجيا قديمة، مما زاد من تعقيد الأمن غير التقليدي، وزاد من احتمالية تعرضها لهجمات معقدة من قبل خصومها ومنافسيها.

ب تفاقم الاحتقان الداخلي:

من التداعيات التي خلفتها العقوبات الاقتصادية على إيران، ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، مما ساهم في تفاقم التوتر الاجتماعي والاحتقان الداخلي. وزيادة الاستياء الشعبي، فقد عبر المواطنون أكثر من مرة عن غضبهم من السياسات الاقتصادية، التي أدت إلى تدهور مستوى معيشتهم. ومن الطبيعي أن يُستغل هذا الاستياء من قبل الجماعات المتطرفة للإيقاع بالنظام السياسي، مما يزيد من تعقيد الأمن الداخلي. فقد تسبب هذا الوضع في زيادة انعدام

الأمن داخل المدن الإيرانية، وزادت وتيرة الاحتجاجات الشعبية، التي تحول بعضها إلى اضطرابات عنيفة عمت أرجاء البلاد، مثل احتجاجات ٢٠١٩م.

ومن ثم، يمكن القول إن إيران تواجه تحديًا كبيرًا في إدارة الأمن الداخلي وحماية بنيتها الحيوية من المخاطر التي قد تنشأ عن الاحتقان الداخلي. خاصة أن منشآتها الرسمية تتعرض لهجمات من جماعات تستغل هذا الاحتقان، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأمن وتوسع تأثير العقوبات الاقتصادية على الاستقرار الداخلي [٣]

٢)الأزمة الاقتصادية:

تواجه إيران أزمة اقتصادية معقدة، تمثل تحديًا كبيرة تؤثر بشكل مباشر على قدرتها على التعامل مع تهديدات الأمن غير التقليدية. إذ تتعرض، في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة، لضغوط هائلة؛ نتيجة لعدة عوامل، أبرزها التضخم المرتفع، والبطالة، وتدهور القطاع الصناعي، والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ عدة عقود. وتشكل هذه العوامل تحديات كبيرة أمام الحكومة الإيرانية في تخصيص الموارد الضرورية لدعم أنظمة الأمن غير التقليدي مثل الدفاع السيبراني، مكافحة الإرهاب، والوقاية من التهديدات الأمنية الداخلية.

أ زيادة التضخم

تعاني إيران من معدل تضخم مرتفع يتجاوز ٤٠% سنويًا، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة، وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وتقلص قدرة الحكومة على تمويل مشاريع الأمن غير التقليدي مثل الدفاع السيبراني، ومكافحة الإرهاب، وتأمين البنية التحتية الحساسة. كما يقلل، وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٠م، من قدرتها على دعم القطاعات العسكرية والاستخباراتية، خاصة في مجالات الأمن غير التقليدي [٤].

كما يعاني قطاع الدفاع من نقص التمويل بسبب الأزمة الاقتصادية، فأصبح العديد من مشاريع تحديث بنية الدفاع السيبراني مهدد بالتوقف بسبب نقص التمويل [٥] وهذا تحدي يضعف قدرة إيران على التصدي للهجمات السيبرانية التي تستهدف بنيتها التحتية الحيوية. وقد أظهرت الهجمات الخارجية التي تعرضت لها المواقع الحكومية والمالية، مثل الهجوم السيبراني

على شبكة الكهرباء، عام ٢٠٢٠م، الفجوة في الدفاعات السيبرانية الإيرانية، وهي نتيجة جزئية لتحديات التمويل الناجم عن ارتفاع معدلات التضخم.

ب انتشار البطالة

يساهم تزايد معدلات البطالة في إيران، والتي تقدر بنحو ١٢% وفقًا لتقرير البنك الدولي الصادر عام ٢٠٢٠م، في تزايد التوتر الاجتماعي. إذ تؤدي البطالة إلى زيادة الإحباط بين الشباب، وتعميق شعورهم بالحرمان من فرص العمل والتنمية الاقتصادية. الأمر الذي قد يشكل تحديًا إضافيًا للأمن الداخلي؛ نظرا لأن البطالة قد تدفع هؤلاء الشباب إلى انخراطهم في الاحتجاجات أو حتى التنظيمات المسلحة المناوئة للنظام.

وبالتالي تعد البطالة والظروف الاقتصادية الصعبة، أرضًا خصبة لزيادة الانتماء إلى الجماعات المتطرفة التي تعد بإيجاد حلول جذرية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما يمكن أن يشكل تهديدًا حقيقيًا للأمن غير التقليدي في إيران، فقد شهد إيران، عام ٢٠٢١م، موجة من الاحتجاجات بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، والتي تطالب بتحسين فرص العمل ومكافحة الفساد. وأظهرت هذه الاحتجاجات إلى أي مدى يمكن أن تكون البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي عاملًا محفزًا للتوترات الأمنية الداخلية، والتي تتطلب تدخلًا عسكريًا واستخباراتيًا. ومع استمرار تزايد البطالة، يمكن أن يتفاقم هذا التهديد على الأمن الداخلي. (٦)

ج ضعف القطاع الصناعي

تواجه إيران أيضًا ضعفا في قطاعها الصناعي، من حيث ضعف الهيكلة، وشح الاستثمار، والعقوبات؛ على نحو يعوق قدرتها على إنتاج تقنيات متقدمة تخص مجالات الأمن السيبراني والتقنيات الدفاعية؛ نظرًا لأن العقوبات الاقتصادية تمنعها من الوصول إلى التكنولوجيا المتطورة، وهو ما يعوق أيضا تطوير القطاع الصناعي في مجالات حساسة للأمن الوطني. فقد أثرت العقوبات الأمريكية على قطاع صناعة الطيران، مما أدى إلى تأخير تحديث أسطول الطائرات العسكرية والمدنية. كما أصبح قطاع الإلكترونيات يعاني من نقص في المعدات والمواد اللازمة لتطوير الدفاعات السيبرانية. وتشير بعض التقارير إلى أن إيران غالبًا ما تلجأ إلى تقنيات

قديمة وغير متطورة لمواجهة الهجمات السيبرانية. لذلك، فإن ضعف القطاع الصناعي الإيراني يضعف قدرتها على تطوير أنظمة الأمن غير التقليدي التي تعتمد على التقنيات الحديثة مثل برامج الدفاع السيبراني المتقدمة [٧] . كما أن هذا الضعف يعني أيضًا أن إيران تعتمد بشكل أكبر على استيراد التقنيات العسكرية من دول أخرى، وهو ما يزيد من القيود على قدرتها على تأمين الأنظمة الدفاعية من التهديدات. وهذا يعزز من شعف إيران في مواجهة التهديدات المستقبلية، سواء كانت متعلقة بالأمن السيبراني أو التهديدات العسكرية التقليدية [٨] .

د ضعف البنية التحتية

تمثل البنية التحتية المتطورة عنصرًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفي إيران، أدى الإهمال والعقوبات الاقتصادية ونقص الاستثمارات في هذا القطاع إلى ظهور تحديات تهدد الأمن غير التقليدي. والتي برزت في مجالات النقل، والطاقة، والمياه، والصحة، مما أدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال يعاني قطاع النقل من تهالك البنية التحتية، ما يعيق حركة التجارة وزيادة تكاليف النقل، مما أثر سلبًا على النمو الاقتصادي. فطول شبكة السكك الحديدية يبلغ حوالي ١٤,٠٠٠ كيلومتر فقط، وهو رقم غير كافٍ لدولة بهذا الاتساع الجغرافي، مما يؤدي إلى ضعف الربط بين المناطق المختلفة . كما أن انهيار الطرق في المناطق الريفية يحد من قدرة المجتمعات المحلية على الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وفي قطاع الطاقة، تواجه إيران أزمة حادة تتعلق بتوليد الكهرباء وصيانة المنشآت النفطية. حيث يؤدي الانقطاع المتكررة للكهرباء بالمدن الكبرى إلى خسائر بالقطاعات الصناعية والخدمية، مما يزيد من معدلات البطالة ويضعف الاقتصاد خاصة أن العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة تعوق استيراد التكنولوجيا اللازمة لتحديث محطات الطاقة ومنشآتها، مما يساهم في تراجع الإنتاجية. أما في قطاع المياه، فإن شح الموارد المائية وضعف البنية التحتية لشبكات الصرف يشكلان تهديدًا كبيرًا على الأمن المائي. خاصة أن إيران تواجه أزمة مياه عميقة، حيث إن ٩٠% من مواردها المائية تُستهلك في القطاع الزراعي، وهو قطاع يعاني بدوره من وسائل

ري تقليدية تؤدي إلى استنزاف المياه الجوفية [٩]وقد أدى هذا إلى نشوب نزاعات محلية متكررة حول حصص المائية، لا سيما بالمحافظات الجنوبية مثل خوزستان وسيستان وبلوشستان.

وفي القطاع الصحي، فإن ضعف البنية التحتية الصحية يزيد من عجز الدولة أمام الأزمات الصحية. خاصة أن المستشفيات العامة تعاني من نقص التجهيزات الحديثة، لا سيما في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى تزايد الفجوة الصحية بين المناطق الحضرية والريفية. كما أن عدم كفاية عدد المراكز الصحية يجعل إيران أكثر عرضة للأزمات الصحية، مثل جائحة كوفيد-١٩ التي كشفت عن النقص في قدرات النظام الصحي.

وبناء عليه، فإن هذه التحديات لا تؤثر فقط على الاقتصاد، بل تمتد لتشمل الأمن الاجتماعي والبيئي والصحي، مما يعزز عدم الاستقرار بالدولة. فضعف البنية التحتية يفاقم مشاعر التهميش الاجتماعي في بعض المناطق، مما يزيد من احتمالية اندلا ع الاحتجاجات. كما أن التحديات البيئية الناتجة عن التصحر وشح المياه تؤدي إلى تهديدات طويلة المدى على الأمن الغذائي والموارد الطبيعية.

كما تؤثر هذه التحديات بشكل مباشر على قدرة إيران في تخصيص الموارد بشكل فعال لتطوير استراتيجيات الأمن غير التقليدي. وتصبح إيران، مع استمرار التضخم المرتفع، البطالة، وضعف القطاع الصناعي، أقل قدرة على الاستجابة للتهديدات غير التقليدية مثل الهجمات السيبرانية، والتطرف، والتحديات الأمنية الأخرى كما يمكن أن تؤدي الضغوط الاقتصادية، على المدى الطويل، إلى تقليص قدرة الحكومة على استثمار الموارد في تحديث الأمن الوطني، بما في ذلك تحديث الأنظمة الدفاعية والمخابراتية لمواجهة التهديدات غير التقليدية. وقد تضطر أيضا إلى تقليص الإنفاق على المجالات التي تساهم في تعزيز قدراتها الدفاعية، مما يجعلها أكثر عرضة للهجمات الخارجية والمحلية على حد سواء.

٣) الفساد الإداري:

لا يعد الفساد في إيران مجرد مسألة اقتصادية؛ بل ظاهرة ذات تأثير مباشر على أمنها القومي واستراتيجياتها الأمنية غير التقليدية. فالفساد في القطاع العام، بما في ذلك مؤسسات

الحكومة والجيش، يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تقوض فعالية الأمن غير التقليدي فيها. وتتمثل هذه الظاهرة في سوء تخصيص الأموال، وتراكم الأموال في أيدي قلة من المسؤولين، وتمرير صفقات مريبة لا تتماشى مع احتياجات الأمن القومي. ويظهر، من خلال مراجعة آليات توزيع الأموال العامة في إيران، أن كثيرا من الأموال التي يُفترض أن تُخصص للمشاريع الأمنية، تنتهي في حسابات خاصة، أو تُستخدم في عمليات غير قانونية.

ويؤدي الفساد الاقتصادي بإيران إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار، ويهدد الأمن الداخلي. خاصة أن المواطن بدأ يشعر أن الحكومة تستغل الموارد لصالح النخبة الحاكمة، بدلاً من تخصيصها لإصلاح الوضع الاقتصادي، مما أدى إلى تزايد الغضب الشعبي، الذي قد يتطور إلى احتجاجات شعبية واسعة، يعصب على الأجهزة الأمنية التعامل معها أو مع أي تهديدات إرهابية أو استهداف خارجية.

كما يعمق فساد الأجهزة الحكومية وانتشار المحسوبية الفجوة بين الفئات الاجتماعية، فيزداد شعور الفقراء والطبقات المتوسطة بأنهم محرومون من فرص العمل والتنمية. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي، والذي قد يُستغل من قبل الجماعات المتطرفة لتنفيذ هجمات إرهابية، أو لتحريض الجماهير ضد النظام وزعزعة استقراره السياسي [١٠].

ومن ناحية أخرى، لا يعزز الفساد التوترات الاجتماعية فقط، بل يضعف أيضًا الاستقرار السياسي الداخلي، حيث يؤدي إلى تزايد انعدام الثقة في الحكومة ويمنح جماعات المعارضة فرصة أكبر لتنظيم الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية. التي تزداد معها صعوبات المواجهة؛ بوصفها واحدة من التهديدات غير التقليدية.

ومن الناحية الاستراتيجية، يؤثر الفساد المستشري في إيران بشكل غير مباشر على خطط الدفاع المستقبلية، فعندما تتعرض مؤسسات الدولة للضعف بسبب الفساد، فإن قدرتها على تنفيذ استراتيجيات طويلة المدى لحماية البلاد تتأثر سلبًا. فعلى سبيل المثال، تحتاج إيران إلى تحديث مستمر للبرامج والبنية التحتية الرقمية من أجل التعامل مع التهديدات المتزايدة في مجال الأمن السيبراني. إلا أن الفساد يحول دون تخصيص الموارد اللازمة لذلك. كما أنه يخلق في قطاع

الأمن بيئة تنافسية غير صحية بين الشركات والمؤسسات، مما يؤدي إلى تقليص الابتكار في تطوير التقنيات الدفاعية الحديثة، وعدم القدرة على مواكبة التغيرات التي تطرأ في مجال التهديدات الأمنية على مستوى العالم، مما يجعلها عرضة لهجمات أكثر تطورًا.

أ فساد الحرس الثوري

يلعب الفساد في المؤسسات العسكرية الإيرانية دورًا محوريًا في تقويض القدرة على الدفاع عن الأمن غير التقليدي. فقد أدى الفساد في قطاع الدفاع مثلا إلى هدر موارد كبيرة كان من الممكن استخدامها في تعزيز القدرات الدفاعية المتطورة، مثل القدرات السيبرانية والدفاعات المتقدمة ضد الإرهاب. ويوضح تقرير منظمة الشفافية الدولية، لعام ٢٠٢١م، أن إيران احتلت مرتبة متدنية في مؤشرات الشفافية والفساد، مما يعكس ضعف الرقابة الحكومية وتزايد الفساد داخل مؤسسات الدولة، لا سيما في قطاع الدفاع[١١].

ويُعد الحرس الثوري نموذجا للفساد المؤسسي، فقد كشفت بعض التقارير عن محاباة في التعيينات والصفقات داخل الحرس الثوري، فيتم منح العقود الكبرى لشركات مرتبطة بالطبقات السياسية الحاكمة. وهذا ما أدى إلى تقليص الموارد المالية التي كان من المفترض أن تُخصص للتطوير التكنولوجي والتدريب.

ويمكن ملاحظة تأثير الفساد على المؤسسة العسكرية خاصة في مجال الأمن السيبراني، بوصفه أحد أهم أبعاد الأمن غير التقليدي. وتشير دراسة أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في ٢٠٢٠م، إلى أن هذه المؤسسة تعاني من ضعف في البنية السيبرانية بسبب الفساد المستشري في قطاع الدفاع، وهو ما يعوق تحديث البرامج الدفاعية اللازمة لمواجهة الهجمات السيبرانية الأجنبية التي أصبحت سمة أساسية من سمات تهديدات الأمن غير التقليدية. ومن ثم فإن تقلص قدرات الدفاع السيبراني يضع إيران في موقف ضعيف، سواء من حيث القدرة على الردع، أو من حيث حماية البنية التحتية الحيوية.

الجدير بالذكر أن الحرس الثوري لعب دورًا كبيرًا في دعم الجماعات المسلحة في أنحاء مختلفة من المنطقة، مثل حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، والميليشيات الشيعية في العراق. وقد

ساعدت أنشطته الاقتصادية غير الشرعية على تمويل هذه الجماعات المسلحة، من خلال عمليات تهريب الأسلحة. صحيح أن هذه الأنشطة ساهمت في استقرار النظام الإيراني لفترة من الوقت، ولكنها ساعدت أيضا على تأجيج الصراعات الإقليمية وتوسيع دائرة الإرهاب. خاصة أنها قامت بتهريب أسلحة متطورة إلى هذه الجماعات.

ولهذا لعب الحرس دورًا مهمًا في تأجيج الصراع في سوريا من خلال تمويل الجماعات المسلحة الموالية لها، بما فيها الفصائل التي خاضت حربًا ضد القوات المدعومة من الغرب، الأمر الذي يؤكد أن استمرار أنشطة الحرس الثوري غير المشروعة قد يزيد من تفاقم أزمات أمنية جديدة في المنطقة.

ب هيمنة الاقتصاد الموازي

تحت تأثير العقوبات الاقتصادية، تزايد اعتماد إيران على الاقتصاد الموازي، غير الرسمي، الذي يشمل الأنشطة غير القانونية مثل تهريب الأسلحة والذخائر والمخدرات والمواد الغذائية، والمواد الخام، والوقود، على نحو ساعد في تعزيز قدرة جماعات ما دون الدولة على تمويل عملياتها، بقدر ما زاد أيضا من تعقيدات الأمن غير التقليدي في إيران. ومن أبرز مظاهر هذا الاقتصاد الموازي تهريب الأسلحة إلى سوريا واليمن، حيث تدعم إيران الجماعات الموالية لها مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن. وتعد هذه الأنشطة جزءًا من استراتيجية إيران لتوسيع نفوذها الإقليمي، ولكنها تساهم أيضًا في تقوية التنظيمات المسلحة التي قد تُشكل تهديدًا للداخل الإيراني نفسه. فوفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، عام ٢٠٢١م، لجأت إيران إلى شبكات غير شرعية من خلال موانئ ومناطق الحدود المزدحمة لتهريب الأسلحة، ما يعزز من تهديدات الأمن الإقليمي ويزيد من تعقيد مكافحة الإرهاب [١٢]

كما دفعتها العقوبات الاقتصادية إلى البحث عن مصادر بديلة للإيرادات بعيدًا عن النفط الذي يمثل المورد الرئيسي للاقتصاد. فاعتمدت على أنشطة اقتصادية غير الشرعية، تشمل التجارة غير القانونية والتهريب والأنشطة؛ للالتفاف على العقوبات. والتي لا تقتصر على التجارة في السلع الأساسية، بل تشمل أيضًا تهريب الأسلحة إلى الجماعات الموالية لها داخل

مناطق الصراع. ونتيجة لذلك، أصبح الاقتصاد الإيراني أكثر ارتباطًا بمناطق النزاع. وقد لجأت إلى استخدام الطرق البحرية غير المعروفة لتأمين صادراتها من النفط المهرب. وقد أفادت تقارير الأمم المتحدة أن إيران طورت، عام ٢٠٢٤، طرقًا جديدة لتهريب النفط عبر البحر الأحمر، مما يشكل تهديدًا للملاحة الدولية ويزيد من تعقيد الأمن بمنطقة الخليج العربي. خاصة أنه يخلق بيئة من الفوضى ويزيد من التوتر بين إيران والدول الغربية، مما يعزز من المخاطر الأمنية غير التقليدية.

كذلك قامت بتحويل جزء كبير من إيراداتها من تهريب النفط لتمويل الأنشطة الإرهابية في مناطق أخرى من العالم، ما أثار قلقا على المستويين الأمني والاقتصادي. وفي هذا الصدد، قام الاتحاد الأوروبي في ٢٠٢٤م، بتعزيز الإجراءات لمكافحة تهريب النفط الإيراني، مما أدى إلى أزمة دبلوماسية جديدة بين الجانبين.

وهكذا، فإن تحول إيران إلى الاقتصاد غير النفطي اعتمادا على أنشطة غير مشروعة يضعها أمام وضع صعب على المستوى الداخلي. فعلى الرغم من أن هذه الأنشطة توفر إيرادات، إلا أن آثارها السلبية على استقرار الأمن الداخلي لا يمكن تجاهلها. خاصة أنها أدت إلى استشراء الفساد داخل المؤسسات الحكومية، بما في ذلك المؤسسة العسكرية والاستخباراتية، مما يعوق تخصيص الموارد اللازمة لتحسين الأمن السيبراني والتعامل مع التهديدات الداخلية مثل الهجمات الإرهابية. ومن الواضح أن ضعف الاقتصاد وانعدام الشفافية في إدارة الموارد يزيدان من هشاشة الأمن الداخلي الإيراني، مما يخلق بيئة مليئة بالتوترات الشعبية التي يمكن أن تُستغل من قبل الجماعات المتطرفة [١٣].

ثانياً التحديات السياسية

تُشكل التحديات السياسية أحد أبرز العوامل التي تؤثر على استقرار إيران وأمنها الداخلي، خاصة أن هذه التحديات تعكس صراعا عميقا بين الرغبة في الإصلاح السياسي وتعزيز المشاركة الشعبية من جهة، وبين انعكاس الصراعات الإقليمية وسياسات إيران الخارجية على أمنها الداخلي من جهة أخرى. كما أن هذه السياسات بما فيها تدخلاتها الإقليمية، تسهم في

زيادة الضغوط الداخلية وتؤثر سلبًا على صلابة الأمن الوطني. وتُعد هذه التحديات المتشابكة جزءًا من أزمات الأمن غير التقليدي، التي تؤثر على تماسك الدولة واستقرارها.

١) معضلة الإصلاح السياسي:

يعد الإصلاح السياسي وتعزيز المشاركة السياسية من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية في أي دولة، إلا أن تحقيق ذلك في إيران يواجه تحديات تجسد تعقيدات البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها. فرغم وجود أُطر مؤسسية تتيح المشاركة السياسية، مثل الانتخابات المختلفة، إلا أن هناك مجموعة من العقبات التي تحد من فعالية هذه المشاركة وتجعل من الإصلاح السياسي عملية معقدة. نسوقها بإيجاز على النحو التالي:

أ خلل النظام الانتخابي:

يواجه النظام الانتخابي في إيران تحديات هيكلية ومؤسسية تؤثر على نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، مما يحد من قدرتها على تحقيق التمثيل السياسي العادل. فخلال السنوات الأخيرة، تصاعدت الانتقادات المحلية والدولية بسبب الاستبعاد الواسع للمرشحين، والقيود المفروضة على الحريات السياسية، وانخفاض المشاركة الشعبية، التي تعكس أزمة ثقة متنامية بين الشعب والنظام. فضلا عن غياب الرقابة المستقلة والتأثير غير المباشر للعقوبات الدولية أدى إلى تفاقم هذه التحديات، مما يجعل إصلاح النظام الانتخابي ضرورة لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الشرعية.

الإطار القانوني: يستند النظام الانتخابي في إيران إلى القوانين المنظمة، أبرزها قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، الذي يمنح مجلس صيانة الدستور صلاحيات واسعة في الرقابة على الانتخابات. فبحسب المادة ٩٩ من الدستور، يُشرف هذا المجلس على جميع الانتخابات لضمان "مطابقتها للشريعة الإسلامية والدستور" مما يفتح الباب أمام استبعاد المرشحين بناءً على معايير مبهمة وغير شفافة ففي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٠م، استُبعد أكثر من سبعة آلاف مرشح، بما في ذلك أعضاء بارزون في البرلمان، بسبب عدم اجتيازهم "معايير الكفاءة" مما أثار انتقادات تجاه تأثير هذه الإجراءات على التعددية السياسية والتمثيل الشعبي [١٤].

من جهة أخرى، تتأثر مشاركة المرأة في الانتخابات الإيرانية بشكل كبير؛ بسبب القيود القانونية والاجتماعية التي تفرضها الحكومة. ففي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٠م، تم استبعاد عديد من المرشحات من سباق الانتخابات؛ بسبب المعايير المشددة التي يفرضها مجلس صيانة الدستور. ورغم أن المرأة في إيران تمتلك الحق في التصويت والترشح، إلا أن الفرص المتاحة لهن محدودة جدًا. على سبيل المثال، في انتخابات ٢٠٢٠م، تم قبول ست منهن فقط، من بين أكثر من ١٤ ألف مرشح، مما يعكس عائقًا كبيرًا أمام تحقيق تمثيل متوازن للنساء في البرلمان [١٥].

القيود السياسية: تشهد إيران تحديات تتعلق بالقيود المفروضة على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، مما يؤثر على نزاهة العملية الانتخابية. ففي السنوات الأخيرة، عانى الإصلاحيون والمستقلون من تضييقات متزايدة، بما في ذلك تقييد الأنشطة الحزبية ومنع التجمعات السياسية. وأشارت بعض التقارير الحقوقية إلى منع العديد من الرموز الإصلاحية من الترشح في الانتخابات الرئاسية، عام ٢٠٢١م،مثل إسحاق جهانغيري، النائب الأول للرئيس، مما أدى إلى تقلص الخيارات أمام الناخبين وزيادة هيمنة المحافظين وتستمر هذه القيود في تقليص القدرة على إقامة انتخابات حرة، حيث تشهد البلاد تعزيزًا للهيمنة السياسية للنخبة الأصولية التي تضع قيودًا على كافة القوى المنافسة، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على سير العملية الديمقراطية ويعزز من سيطرة الحكومة المركزية على المؤسسات السياسية [١٦].

المعوقات التقنية والرقابية: تعد المعوقات التقنية المرتبطة بإدارة العملية الانتخابية من القضايا البارزة في إيران. ففي الانتخابات البرلمانية، عام ٢٠٢٠م، أبلغت منظمات حقوقية وتقارير محلية عن غياب الشفافية في بعض مراكز الاقتراع، مما أدى إلى اتهامات بالتلاعب في النتائج. كما أن غياب رقابة مستقلة من منظمات دولية على الانتخابات يعزز الشكوك حول نزاهتها. في هذا السياق، أشار تقرير صادر عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) عام ٢٠٢٢م، إلى أن الرقابة المحدودة على العمليات الانتخابية في إيران تجعلها عرضة للتزوير والتدخل السياسي [١٧].

انخفاض نسبة المشاركة: أحد أبرز التحديات التي واجهها النظام الانتخابي، خلال السنوات الأخيرة هو انخفاض نسبة المشاركة، مما يؤثر على شرعية العملية الانتخابية. ففي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٠م، بلغت نسبة المشاركة ٤٢,٦% فقط، وهي الأدنى منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، بينما شهدت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢١ نسبة مشاركة بلغت ٤٨,٨%. يُعزى هذا الانخفاض إلى فقدان الثقة الشعبية في جدوى الانتخابات بسبب الاستبعاد الواسع للمرشحين والإجراءات التي تقيد الحريات السياسية.

الجدير بالذكر أن العقوبات الدولية تؤثر على نزاهة الانتخابات في إيران، حيث تضعف الاقتصاد وتزيد من الفجوة بين الحكومة والشعب، مما يؤدي إلى تراجع الاهتمام الشعبي بالمشاركة الانتخابية. وبحسب دراسة أجرتها جامعة طهران، عام ٢٠٢٣م،م، فإن الضغوط الاقتصادية المتزايدة أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما جعل القضايا الانتخابية أقل أهمية بالنسبة للمواطنين الذين يعانون من أزمات يومية.

ب ضعف الإدارة المحلية:

تعد المؤسسات المحلية في إيران عنصراً مهماً في تنفيذ الإصلاحات السياسية، ولكن ضعف هذه المؤسسات يعوق فعالية الإصلاحات المطلوبة. وتركز السلطة في يد الحكومة المركزية، مما يقلل من قدرة هذه المؤسسات على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات بشكل مستقل. ويحد تركز السلطة من تأثير الإصلاحات على المستوى المحلي، حيث تصبح قدرة المسؤولين المحليين على التعامل مع التحديات الخاصة بمجتمعاتهم محدودة. وفي هذا السياق، تعد قدرة المؤسسات المحلية على تقديم حلول مبتكرة وملائمة لاحتياجات السكان في المدن والقرى المختلفة من العوامل التي تسهم في تحسين فعالية الإصلاحات السياسية في إيران، ولكن غياب الاستقلالية المالية والإدارية لهذه المؤسسات يشكل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ الإصلاحات بنجاح.

عدم القدرة على تفعيل الإصلاحات: يعد ضعف المؤسسات المحلية في إيران من العوامل الرئيسية التي تحد من فعالية الإصلاح السياسي في البلاد. حيث تواجه المجالس البلدية والإقليمية، العديد من القيود التي تحد من قدرتها على المشاركة الفعالة في صنع القرار

السياسي. خاصة أنها تعرضت خلال السنوات الأخيرة لتهميش من قبل الحكومة المركزية، مما أضعف قدرتها على تفعيل الإصلاحات المحلية. الإضافة إلى أن غياب السلطة الفعلية لهذه المؤسسات في بعض الحالات يجعل من الصعب تنفيذ الإصلاحات بشكل جدي وفعّال

مركزية السلطة: يتسبب تركز السلطة في يد الحكومة المركزية في تقليل قدرة المؤسسات المحلية في إيران على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع احتياجات المجتمعات المحلية. وقد أظهرت دراسة، أجراها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" في ٢٠٢١م، أن المؤسسات المحلية في إيران تفتقر إلى الاستقلالية المالية والإدارية، مما يعوق قدرتها على تنفيذ السياسات المحلية بنجاح. ونتيجة لذلك، فإن الإصلاحات السياسية تظل حبيسة في أيدي النخبة الحاكمة دون أن تكون هناك آليات فعّالة لتنفيذها على الأرض [١٨].

فساد البيروقراطية: تواجه المؤسسات المحلية أيضًا تحديات إدارية وسياسية تتعلق بالفساد والمحسوبية، مما يعوق جهود الإصلاح السياسي. وتؤدي هذه المشاكل إلى انخفاض كفاءة الأجهزة المحلية في تقديم الخدمات وتحقيق التنمية المستدامة. وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٢م، فإن الفساد داخل المحليات عزز عدم الاستقرار السياسي وأثر سلبًا على الثقة الشعبية في المؤسسات السياسية ككل

الافتقار إلى الكفاءات: من بين التحديات الأخرى التي تواجه المؤسسات المحلية في إيران، نقص التدريب والدعم اللازمين للكوادر المحلية. فالمسؤولون المحليون يفتقرون في كثير من الأحيان إلى المهارات والإلمام بالسياسات التشاركية اللازمة لتفعيل الإصلاحات السياسية على المستوى المحلي. بحسب تقرير "مركز الدراسات الاستراتيجية" في طهران لعام ٢٠٢١م، فإن ضعف الكفاءات الإدارية والسياسية لدى المسؤولين المحليين يحد من قدرتهم على تطبيق الإصلاحات السياسية التي تطمح إليها الحكومة.

ج الانقسامات الحزبية:

تواجه محاولات الإصلاح السياسي وتقليل الانقسامات الداخلية، أزمة بناء توافق بين الأحزاب والتيارات السياسية. على الرغم من التنوع الذي يعكسه المجتمع الإيراني، فإن

الانقسامات العميقة بين التيارات السياسية المختلفة، سواء بين الإصلاحيين والمحافظين أو داخل كل تيار على حدة، قد أدت إلى حالة من الجمود وغياب التوافق بين القوى السياسية التي تعرقل التقدم نحو إصلاح حقيقي وتضعف القدرة على إيجاد حلول مشتركة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، تظل مسألة بناء التوافق وتقليل الانقسامات الداخلية من أولويات الإصلاح السياسي التي تحتاج إلى معالجة جذرية لضمان استقرار النظام السياسي. ومن أبرز مظاهر هذا الانقسام:

التنافس بين التيارات السياسية: من بين التحديات التي تواجه جهود بناء التوافق السياسي، التنافس العميق بين التيارات السياسية المختلفة، سواء كانت إصلاحية أو أصولية أو معتدلة. والذي لا يقتصر بينها على طبيعة السياسة الداخلية، بل يمتد إلى المصالح الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من عمق الانقسامات داخل المجتمع الإيراني. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتقليص هذه الفجوات، فإن هذه الانقسامات غالبًا ما تعرقل عمليات الإصلاح السياسي. ووفقًا لدراسة أجراها "المركز الإيراني للدراسات الاستراتيجية" في ٢٠٢١م، تمثل هذه الانقسامات السياسية حاجزًا رئيسيًا أمام إيجاد حلول توافقية تعزز استقرار البلاد.

من أبرز الأمثلة على الانقسام والتنافس المستمر بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ. قاطع التيار الإصلاحي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢١م، بشكل جماعي تقريبًا بعد استبعاد مجلس صيانة الدستور مرشحيه الرئيسيين وتجلى هذا الانقسام بوضوح من خلال تصريحات الرئيس الأسبق مُحَمَّد خاتمي، الذي دافع عن فكرة "مقاطعة الانتخابات" كأداة للاحتجاج على تراجع الحريات السياسية وعدم السماح للأحزاب الإصلاحية بالمشاركة الكاملة. وفي المقابل، سعى المحافظون إلى توحيد صفوفهم لدعم فوز المرشح الأصولي إبراهيم رئيسي[١٩] كذلك انقسم التيار الإصلاحي على نفسه، خاصة بعد تفاقم الخلاف بين من يرى ضرورة التعاون مع السلطة القائمة لتحقيق إصلاحات تدريجية، وبين من يرى أن أي نوع من التعاون معها يعني المساهمة في استمرارها دون تغيير جوهري. والمثال على ذلك الانقسام الذي حدث بين علي لاريجاني،

الذي يدعو إلى الحوار مع النظام لتحسين الوضع السياسي، وبين مُحَمَّد خاتمي الذي يصر على تغيير سياسات النظام جذريًا[٢٠]

غياب الثقة بين الأحزاب: من أبرز التحديات التي تواجه النظام السياسي في إيران. فقد شهدت الساحة السياسية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة منافسات حادة بين الأحزاب الإصلاحية والمحافظة، وهو ما انعكس في تدهور العلاقات بينها[٢١] فقد نشأت هوة عميقة بين الأحزاب الإصلاحية والمحافظة، في انتخابات ٢٠٢١م، الرئاسية، عندما رفض العديد من الأحزاب الإصلاحية المشاركة بعد أن استبعد مجلس صيانة الدستور مرشحيهم الرئيسيين. نتيجة لذلك، كانت الأحزاب السياسية غير قادرة على التوصل إلى تحالفات حقيقية بسبب انعدام الثقة بينها، مما أضعف قوة التغيير السياسي في البلاد .

وتتعدد أسباب غياب الثقة بين الأحزاب السياسية في إيران، فهناك خلافات داخل التيار الإصلاحي، مثلما توجد صراعات داخل التيار المحافظ، بين الجناح الأصولي المتشدد الذي يركز على الحفاظ على النظام القائم، والجناح المحافظ الذي يفضل الانفتاح الجزئي على الغرب والقوى الدولية. يعكس هذا التفاوت ضعف التعاون بين الأحزاب ويزيد من انعدام الثقة بينها.

كما يؤثر غياب الثقة بين الأحزاب السياسية في عدم فعالية آليات الحوار السياسي. فغالبًا ما تُعد المفاوضات بين الأحزاب مجرد تحركات سياسية لا تؤدي إلى نتائج ملموسة. ففي بداية فترة ولاية الرئيس الإيراني الأسبق حسن روحاني، كانت هناك محاولات للتقارب بين الإصلاحيين والمحافظين بهدف تحسين الوضع الاقتصادي والدبلوماسي للبلاد. ولكن بسبب انعدام الثقة بين الطرفين، لم تنجح هذه المحاولات في بناء تعاون حقيقي حول قضايا رئيسية مثل رفع العقوبات الاقتصادية وتحقيق نتائج إيجابية في الملف النووي[٢٢].

تُعد حالة غياب الثقة بين الأحزاب السياسية من أبرز أسباب عدم الاستقرار السياسي في إيران. فبغض النظر عن تحركات الأحزاب السياسية، تظل سياسات الحكومة أكثر تأثيرًا نظرًا لهيمنة النخبة الحاكمة. يعزز هذا النوع من الانقسامات من الجمود السياسي ويزيد من مستوى

الاستقطاب بين الفئات السياسية، مما يؤدي إلى تأخير الإصلاحات الحقيقية التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي في البلاد .

الإقصاء السياسي: تعد هيمنة النخبة الحاكمة أحد العوامل التي تسهم في تعميق الإقصاء، خاصة أنها تسعى إلى الحفاظ على سيطرتها على مؤسسات الدولة، مما يجعل من الصعب إشراك التيارات الأخرى في صنع القرار. وقد أظهرت بعض التقارير أن هذا الوضع أدي إلى الإحباط السياسي بين المواطنين، وعزز التوتر بين القوى المختلفة، وبالتالي صعوبة بناء توافق وطني واسع يشمل كافة التيارات السياسية.

وتعد النخبة الحاكمة من أبرز مسببات إقصاء القوى السياسية الأخرى ففي الانتخابات البرلمانية، لعام ٢٠٢٠م، استبعد مجلس صيانة الدستور أكثر من سبعة آلاف مرشح، معظمهم من الإصلاحيين والمستقلين مما أضعف تمثيل المعارضة بالبرلمان، وسيطرة شبه كاملة للأحزاب المحافظة. ويعزز هذا النوع من الإقصاء هيمنة النخبة الحاكمة، كما يُحدّ من المنافسة الحرة التي قد تؤدي إلى تنوع في السياسات والمواقف.

من جهة أخرى، تُضعف هيمنة النخبة الحاكمة من شرعية النظام في نظر المواطنين، إذ يشعر الكثيرون بأن النظام لا يستجيب لمطالبهم أو تطلعاتهم، مما يدفع قطاعات كبيرة من الشعب إلى الانخراط في احتجاجات للمطالبة بإصلاحات جذرية. مثال على ذلك الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في نوفمبر ٢٠١٩م، بسبب رفع أسعار الوقود، عندما خرج الآلاف إلى الشوارع للاحتجاج على الظروف الاقتصادية الصعبة، وهو ما يُظهر أن السلطة السياسية الحاكمة فقدت القدرة على ضمان رضا جزء كبير من الشعب [٢٣] .

تقييد حرية التعبير: تعد من أبرز العوامل التي تعوق بناء التوافق بين التيارات السياسية. إذ يؤدي تقييد الحريات السياسية، وقمع المعارضة ومصادرة الصحافة المستقلة، إلى تعزيز الانقسامات الداخلية وتوسيع الهوة بين الحكومة والمجتمع المدني. وبالتالي، تصبح التحديات المرتبطة بتقليل الانقسامات الداخلية أكثر تعقيدًا، مما يفاقم الأوضاع السياسية ويؤثر سلبًا على الاستقرار.

على مدار السنوات الأخيرة، فرضت الحكومة الإيرانية العديد من القيود على الصحافة ووسائل الإعلام، مما أدى إلى تقلص حرية التعبير، ففي ٢٠٢٠م، تم إغلاق العديد من الصحف المستقلة، وسجن عدد من الصحفيين بسبب نشر تقارير تتعلق بالفساد الحكومي وانتقاد السياسات الحكومية. وهو ما عكس التضييق على وسائل الإعلام. فقد تم إغلاق صحيفة "شهروند" المستقلة التي كانت تقدم تغطية معمقة للفساد في إيران، عام ٢٠٢١م، وتحد هذه الإجراءات من قدرة الأحزاب السياسية والنشطاء على التعبير عن آرائهم بحرية، مما يزيد من تشديد القيود على النشاط السياسي .

من جهة أخرى، تعمل السلطات الإيرانية على ملاحقة النشطاء والمعارضين السياسيين، وهو ما يحد من قدرتهم على التعبير عن آرائهم والمشاركة في النشاط السياسي بشكل فعال. ومن ثم تعرض عدد من النشطاء السياسيين والصحفيين للاعتقال إما بسبب انتقادهم الحكومة، أو مشاركتهم في احتجاجات سلمية، عام ٢٠٢٠م، كما تم اعتقال الناشطين الحقوقيين "نسرين ستوده" و"بهار جزني" بسبب دفاعهما عن حقوق الإنسان وحرية التعبير، مما أظهر التقييد المستمر للحريات السياسية في البلاد.

وتعد الرقابة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي جزءًا من الجهود الحكومية لفرض السيطرة على الفضاء العام ومنع انتشار الآراء المعارضة. فقد فرضت، عام ٢٠٢١م، قيودا صارمة على منصات "تويتر" و"فيسبوك"، مما أضعف قدرة الأفراد على التعبير عن آرائهم بحرية. كما حظرت تطبيق "تلغرام" بشكل جزئي، بعد أن استخدمه المتظاهرون كمنصة للتنظيم والتعبير عن مطالبهم السياسية خلال الاحتجاجات الشعبية في ٢٠١٧ و٢٠١٩. يعكس ذلك محاولات الحكومة لتقليص المجال العام الرقمي ومنع تداول الأفكار المعارضة.

علاوة على ذلك، يواجه المجتمع المدني العديد من القيود التي تحد من نشاطه السياسي، سواء من خلال منع إقامة الأنشطة السياسية المستقلة أو من خلال فرض قوانين تمنع تكوين الأحزاب السياسية المعارضة. كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان والمشاركة السياسية تواجه صعوبات في عملها بسبب القيود التي تفرضها الحكومة،

مثل منع التصريح بإقامة الأنشطة، أو فرض القيود على التمويل الأجنبي للمؤسسات الحقوقية. ففي عام ٢٠٢٠م، تم إغلاق عدة منظمات حقوقية، منها "مؤسسة دفاع حقوق الإنسان" بسبب انتقادها لسياسات الحكومة وقيامها بحملات توعية حقوقية. وفي مارس ٢٠٢١م، أعربت بعض المنظمات الحقوقية عن بالغ قلقها إزاء قرار محكمة بحل واحدة من أكبر المنظمات غير الحكومية المسجلة في البلاد والتي تعمل على تخفيف حدة الفقر، وهي "جمعية الإمام علي الشعبية لإغاثة الطلاب (IAPSRS) [٢٤] .

وبناء عليه، يمكن القول إن القيود المستمرة على حرية التعبير تؤثر بشكل مباشر على العملية السياسية بإيران، وتضعف من قدرة الأحزاب على التعبير عن مواقفها بحرية، مما يعيق تطور الحوار والتعاون بين الأطراف المختلفة. كما أن هذه القيود تجعل من الصعب على المواطنين المشاركة بشكل فاعل في العملية السياسية، وعزوفهم عن الانتخابات مما ينعكس سلبًا على استقرار الدولة ومصداقية النظام السياسي القائم.

٢) التورط في الصراعات الإقليمية:

من العوامل الرئيسة التي أثرت بشكل كبير على أمن إيران الداخلي، تورطها في النزاعات الإقليمية، مع ظل تحديات استقرارها الاجتماعي والاقتصادي. وهو الأمر الذي يزيد من احتمالات تعرضها لتهديدات إرهابية في الداخل. كما أن الصراعات الإقليمية تُفاقم الأزمات الأمنية غير التقليدية، إذ تؤثر على التماسك الداخلي وتزيد من الانقسام بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، مما ينعكس سلبًا على استقرار الدولة وأمنها الوطني.

وقد تورطت إيران في عديد من الصراعات الإقليمية، مثل الحرب الأهلية بسوريا، منذ عام ٢٠١١م، وفي اليمن منذ عام ٢٠١٥م، مما أثار جدلاً داخلياً واسعاً حول تأثير هذه التدخلات على الاستقرار الداخلي. خاصة أن دعمها لنظام بشار الأسد أدى إلى استنزاف مواردها المالية وزيادة الضغوط على الاقتصاد المحلي، في وقت تشهد فيه أزمة اقتصادية متفاقمة بسبب العقوبات الدولية. لذلك، رأت المعارضة أن هذه التدخلات قد تسببت في تدهور الوضع الاقتصادي الداخلي بصورة أكبر وزيادة مستوى الفقر في المجتمع.

وقد أظهرت الدراسات أن دعم إيران للمليشيات الشيعية بالعراق أدى إلى تصاعد الاحتجاجات بالداخل الإيراني، واتهام الحكومة بإهدار أموال الشعب في صراعات خارجية بدلاً من تحسين الأوضاع الداخلية [٢٥] كما تسببت تدخلاتها العسكرية في تعزيز الاستقطاب السياسي داخليا؛ فأظهر استطلاع للرأي، عام ٢٠٢٠م، أن حوالي ٦٠% من الإيرانيين يعارضون التدخلات العسكرية في المنطقة. مما يعني إن هذه التدخلات أسهمت في زيادة الاحتقان الداخلي، وساهمت في إضعاف الاستقرار الأمني في بعض المدن مثل طهران وأصفهان[٢٦]

وأشات دراسة نشرتها مؤسسة الأمن القومي الإيراني، عام ٢٠٢١م، إلى أن التورط في هذه الصراعات شكل ضغطًا على القوات المسلحة وزاد من استنزاف الموارد البشرية والمالية [٢٧]فقد أدى تدخل إيران في اليمن لدعم الحوثيين مثلا إلى زيادة التهديدات الأمنية في مناطقها الجنوبية والجنوبية الشرقية، وهو ما ساهم في تعزيز المخاوف من تهديدات متزايدة على التخوم الإيرانية.

وقد ظهرت تأثير هذه التدخلات على الاستقرار الاجتماعي فقد تزايدت الاحتجاجات الشعبية بطهران وكرمانشاه؛ احتجاجاً على صرف الحكومة أموالاً طائلة في حروب خارجية بينما تعاني البلاد من أزمة اقتصادية. وأظهرت دراسة لمؤسسة "مركز أبحاث الشرق الأوسط" عام ٢٠٢١م، أن ما يقارب ٤٠% من الإيرانيين يعتقدون أن التدخلات العسكرية في المنطقة هي السبب في تدهور الوضع الاقتصادي. وأن هذا التدهور مرتبط بتزايد مشاعر الإحباط بين فئات واسعة من المجتمع ، مما يثير الانقسامات الاجتماعية [٢٨]

إضافة إلى أنها زادت من عزلة إيران سياسيًا على الساحة الدولية، حيث تعرضت لضغوط متزايدة من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، مما أسهم في تراجع التأييد الشعبي لسياسات الحكومة. خاصة أنها شهدت، عام ٢٠٢٠م، مزيدا في العقوبات الدولية التي استهدفت قطاعات الاقتصاد المهمة، منها قطاع النفط، مما أثر سلبًا على موارد الدولة وحجم إنفاقها العسكري. فضلا عن التداعيات الداخلية.

وقد ورد بتقرير صادر عن المركز الإيراني للدراسات الاستراتيجية، عام ٢٠٢١م، أن الإنفاق العسكري الكبير على الصراعات في سوريا واليمن ساهم في تفاقم أزمات إيران الاقتصادية، بما في ذلك التضخم وارتفاع معدلات البطالة، حيث زادت نسبة البطالة إلى ١١,٤% في عام ٢٠٢١م، مقارنة بـ ١٠,٨% في عام ٢٠١٨ [٢٩] وأظهرت دراسة أجرتها مؤسسة الأبحاث الاقتصادية الإيرانية أن العقوبات الاقتصادية أدت إلى انكماش الاقتصاد بنسبة ٦% عام ٢٠٢٠م، مما أثّر سلبًا على قدرة الأسر على توفير احتياجاتها الأساسية

كما ساهمت في تصاعد الاحتجاجات الشعبية؛ إذ شهدت إيران احتجاجات واسعة النطاق، أواخر ٢٠١٩م، احتجاجًا على ارتفاع أسعار الوقود، الذي يعزى جزئيًا إلى انخفاض موارد الدولة بسبب التورط العسكري المكلف في المنطقة ومن ناحية أخرى، تستغل الحكومة هذه الصراعات ذريعة لتشديد الإجراءات الأمنية. وتشير تقارير حقوقية إلى أنها زادت من اعتقال النشطاء السياسيين والمعارضين بحجة "حماية الأمن القومي" من التهديدات الإقليمية كما أفادت تقارير أخرى أن الصراعات الإقليمية تُستخدم لخلق خطاب تعبوي يهدف إلى تقويض شرعية المعارضة، حيث تروّج السلطات لفكرة أن أي انتقاد للحكومة في ظل "الحروب الإقليمية" يُعد خيانة للوطن [٣٠] وفي هذا السياق، تعرض الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، لهجمات بالصواريخ الإيرانية على مواقعه في العراق، في سبتمبر ٢٠٢٢م، أسفرت عن مقتل ١٣ شخصًا [٣١] .

ناهيك عن أن سياسات إيران الإقليمية أدت إلى تصاعد التهديدات الإرهابية داخل البلاد، لا سيما في المناطق الحدودية. وفقًا لتقرير معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، عام ٢٠٢٠م، فإن دعم إيران للجماعات المسلحة في اليمن وسوريا والعراق أدى إلى تصاعد التوتر مع الجماعات الإرهابية السنية مثل تنظيم "داعش"، مما زاد من وتيرة الهجمات الإرهابية في المناطق الحدودية الشرقية والغربية لإيران. فقد شهدت مدينة زاهدان في محافظة سيستان وبلوشستان هجومًا إرهابيًا كبيرًا في فبراير ٢٠١٩، أسفر عن مقتل ٢٧ من أفراد الحرس الثوري [٣٢] وأعلنت جماعة جيش العدل المعارضة، مسؤوليتها عن الهجوم، مشيرة إلى أنه رد

على سياسات إيران في سوريا والعراق. إضافة إلى أن النزاعات الإقليمية أدت غلى خلق شبكات تهريب أسلحة ومقاتلين عبر الحدود الإيرانية، مما يمثل تهديدًا دائمًا للأمن الوطني [٣٣].

المبحث الثاني: التحديات الاجتماعية والبيئية

أولا: التحديات الاجتماعية

تُعد التحديات الاجتماعية من أبرز العوامل المؤثرة على تماسك المجتمع الإيراني واستقراره، خاصة أنها ناجمة عن تفاعل معقد بين القضايا الاقتصادية والسياسية من جهة، وبين التحولات الاجتماعية من جهة أخرى. فقد شهدت إيران في السنوات الأخيرة تحولات اجتماعية أدت إلى تصاعد تحديات تتعلق بالهوية الثقافية، والتقاليد الاجتماعية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع. خاصة أن إيران بدأت تشهد إيران فجوة بين الأجيال الشابة التي توجهات أكثر انفتاحًا مقارنةً بالأجيال السابقة، التي نشأت في ظل الثورة الإسلامية. ولذلك أظهرت استطلاعا لوزارة الثقافة والإرشاد الإيرانية، في عام ٢٠٢٠م، أن ٧٠% من الإيرانيين يعارضون الحجاب الإلزامي[٣٤].

كما أظهرت نتائج استطلاع رأي أجرته مؤسسة "ستاسيس" لتحليل البيانات، ومقرها واشنطن، أن غالبية الشباب في إيران يواجهون تحديات كبيرة فيما يتعلق برؤيتهم لمستقبلهم داخل البلاد. وأن ٧٦% من المشاركين يعتقدون أن الشباب الإيراني لا يرون لأنفسهم مستقبلاً ناجحًا، وترتفع هذه النسبة إلى ٨٢% بين الفئة العمرية ١٨-٢٩ عامًا. كما أشار الاستطلاع إلى أن ٦٨% من الإيرانيين، و٧٧% من الأفراد في الفئة العمرية ١٨-٢٩ عامًا، يتفقون مع الرأي القائل بأن الشباب الإيراني يفضلون الهجرة والعيش خارج إيران على البقاء فيها [٣٥]

كذلك أشارت بيانات المركز الوطني للإحصاء في إيران، إلى انخفاض معدل الزواج بنسبة ٣٦% بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢١م، بينما ارتفعت نسبة الطلاق بنسبة ٢٨% خلال نفس الفترة. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها الضغوط الاقتصادية، وتغير النظرة المجتمعية تجاه الزواج، بالإضافة إلى تزايد رغبة الأجيال الشابة في الاستقلالية بدلًا من الالتزام بأعباء التقاليد الاجتماعية [٣٦].

كذلك تواجه إيران تحديا في الحفاظ على هويتها الوطنية في ظل تنوعها الثقافي والعرقي. خاصة أن معظم القوميات فيها تطالب بحقوقها الثقافية واللغوية. في وقت تُمنع فيه من ارتداء أزيائها التقليدية بالأماكن العامة، ويُفرض عليها التدريس باللغة الفارسية بالمدارس، مما يَصعب على أبنائهم اجتياز الاختبارات المطلوبة للانتقال إلى المراحل التعليمية الأعلى ومن بين التحديات الاجتماعية التي تعاني منها إيران، ما يلي:

١. زيادة معدلات الفقر والبطالة:

تُعد قضيتا الفقر والبطالة من أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه إيران، وتشكلان تهديدًا مباشرًا للأمن غير التقليدي والاستقرار السياسي في البلاد. ففي ظل العقوبات الاقتصادية، وتدهور قيمة العملة المحلية، تفاقمت معدلات الفقر والبطالة، مما أدى إلى زيادة الضغوط على الطبقات الفقيرة والمتوسطة. وفقًا لتقارير البنك الدولي، يعيش حوالي ٢٠% من الإيرانيين تحت خط الفقر، بينما تصل معدلات البطالة بين الشباب إلى أكثر من ٢٥% وتخلق هذه الأوضاع بيئة خصبة للاضطرابات الاجتماعية وتضعف الثقة في النظام السياسي[٣٧].

وتعود أسباب تفاقم الفقر والبطالة في إيران إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. من أبرزها العقوبات، التي أدت إلى تقليص الصادرات النفطية، المصدر الرئيسي للدخل القومي. وسوء الإدارة والفساد المالي، الذي يحد من قدرة الحكومة على توفير فرص عمل جديدة أو تحسين مستوى المعيشة. كما أن الكثافة، دون وجود نمو اقتصادي موازٍ، أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والخريجين الجامعيين.

ويؤدي ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي، وبالتالي شهدت إيران موجات متكررة من الاحتجاجات الشعبية، مثل احتجاجات عام ٢٠١٩م، التي طالب فيها الشباب والعاطلين عن العمل بتحسين أوضاعهم المعيشية. في تجسيد واضح لمؤشرات تراجع الثقة في النظام السياسي، الذي يعد بدوره تهديد للأمن غير التقليدي، خاصة أنها أشكت على أن تحول المطالب الاقتصادية إلى مطالب سياسية أوسع .

وعلى الرغم من الجهود الحكومية لمعالجة الفقر والبطالة، مثل تقديم إعانات مالية وبرامج تدريبية، إلا أنها تظل محدودة التأثير بسبب نقص الموارد وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية. التي تعاني، وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي، من عدم الاستدامة، حيث تعتمد على الإعانات بدلاً من خلق فرص عمل حقيقية. ويزيد هذا الوضع من تعقيد التحديات ويضعف قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي .

و من أبرز معوقات تحقيق العدالة الاجتماعية في إيران، التفاوت الاقتصادي، إذ تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل مستمر، حيث يعيش حوالي ٢٠% من السكان تحت خط الفقر، مع ارتفاع هذه النسبة إلى أكثر من ٣٠% في بعض الأقاليم الحدودية، مثل محافظة سيستان وبلوشستان. يُعزى هذا التفاوت إلى عوامل متعددة، منها السياسات الاقتصادية غير المستدامة، والعقوبات الدولية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم. مما يعزز الشعور بالظلم الاجتماعي، الذي تزيد معه احتمالية اندلا ع احتجاجات واضطرابات اجتماعية [٣٨]

٢. **ضعف النظام التعليمي**:

يُعد النظام التعليم في إيران أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية والاقتصادية، لكنه يواجه بتحديات عميقة تؤثر على جودته وكفاءته. خاصة أنها هيكيلة ومزمنة، تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحد من قدرته على تلبية احتياجات المجتمع. وباتت الحاجة إلى إصلاحه ضرورة ملحة لضمان دوره في التنمية. خاصة أن جودة التعليم لم تعد تواكب متطلبات سوق العمل، وبالتالي يواجه العديد من الخريجين صعوبات في العثور على وظائف تتوافق مع تخصصاتهم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص الفرص الاقتصادية للشباب يدفع العديد منهم إلى العمل في القطاع غير الرسمي، حيث تكون الأجور منخفضة ولا توجد ضمانات اجتماعية. وتسهم هذه الظروف في زيادة الفقر وتقويض الاستقرار الاجتماعي.

ويعاني النظام التعليمي في إيران من مركزية مفرطة، حيث تُتخذ القرارات فيه على مستوى حكومي، دون مراعاة للفروق الإقليمية والثقافية. مما يضعف قدرة إداراته على التكيف مع

الاحتياجات المحلية وتقديم حلول تلائم ظروف كل منطقة. إضافةً إلى ذلك، تؤدي البيروقراطية إلى تباطؤ عملية الإصلاح التعليمي وتجعل المدارس والجامعات أقل قدرة على الاستجابة للتغيرات في مجالات المعرفة وسوق العمل [٣٩].

كما يتسم النظام التعليمي في إيران بتعدد الجهات المشرفة عليه، فتشرف وزارة التربية والتعليم على المدارس، بينما تتولى وزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا إدارة الجامعات، بالإضافة إلى المؤسسات الدينية التي تملك نظامًا تعليميًا موازيًا. ويؤدي هذا التشتت في الإدارة إلى ازدواجية الجهود، وغياب رؤية تعليمية موحدة، وهو الأمر الذي ينعكس سلبًا على جودة التعليم والبحث العلمي.

كذلك يُعاني النظام التعليمي من عجز حاد في أعداد المعلمين. وفقًا لتصريحات مسؤولين بوزارة التربية والتعليم، والذي يُقدَّر بحوالي ١٧٦ ألف معلم مع بداية العام الدراسي ٢٠٢٤–٢٠٢٥م، ويؤثر هذا العجز بشكل مباشر على جودة التعليم ويزيد من أعباء المعلمين الحاليين ومن ناحية أخرى تُشير تقديرات إيرانية إلى أن حوالي ٧٩٠ ألف طالب لم يسجلوا بالمدارس مع بداية العام الدراسي ٢٠٢٤–٢٠٢٥م، إضافة إلى أن ما يقرب من ١,٢ مليون طالب تركوا التعليم في العام الدراسي السابق، مما يُنذر بأزمة تعليمية حادة [٤٠] وذلك في وقت يواجه فيه قطاع التعليم نقصًا حادًا في التمويل، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية وتراجع الإيرادات الحكومية. ويجسد هذا الشح المالي تدهور البنية التحتية بالمدارس والجامعات وغياب التحديث الضروري للمناهج والمرافق التعليمية، مما يقلل من قدرة المؤسسات التعليمية على توفير بيئة تعليمية حديثة وفعالة. ففي عام ٢٠٢٤م، بلغت ميزانية التعليم ٢٧٨ تريليون تومان، ما يمثل ٩,٨٣% فقط من الميزانية العامة، مقارنة بـ١٠,٥٣% في عام ٢٠٢٣م،م، يؤثر هذا الانخفاض سلبًا على جودة التعليم [٤١].

ولهذا لا يزال قطاع التعليم يواجه نقصا كبيرا في بنيته التكنولوجية؛ إذ تعاني معظم المدارس والجامعات من ضعف الاتصال بالإنترنت، ونقص التجهيزات الحديثة، مما يحدّ من فرص الطلاب في الاستفادة من التقنيات الحديثة. وبحسب دراسة منشورة في العام ٢٠٢٠م، فإن

التفكير التقليدي لا يزال سائدًا بين أساتذة الجامعات، الإضافة إلى أن وصول الطلاب إلى الإنترنت غير كافٍ، مما أدى إلى ضعف مكانة التعليم الإلكتروني في عمليات التدريس والتعلم ومن ناحية أخرى، لا يمتلك عدد كبير من المعلمين المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا بفاعلية في التدريس، ما يؤدي إلى ضعف استخدام الوسائل الرقمية في تحسين العملية التعليمية. وهو الأمر الذي يعف فرص الطلاب في اكتساب مهارات تكنولوجية حيوية لسوق العمل

أما المناهج الدراسية فلم تعد قادرة على مواكبة التطورات العالمية، حيث تركز بشكل كبير على الحفظ والتلقين، بدلًا من تنمية المهارات العملية والفكر النقدي. يؤدي هذا الخلل إلى تخريج طلاب يفتقرون للمهارات المطلوبة لسوق العمل، ما يزيد من معدلات البطالة بين الخريجين، ويُعمّق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد إضافة إلى أن البحث العلمي، الذي ركيزة أساسية لأي نظام تعليمي متقدم، يعاني من نقص التمويل وقيود سياسية مفروضة على حرية البحث. إذ تتدخل الدولة في تحديد المواضيع البحثية، ما يحدّ من الابتكار والإبداع العلمي، ويؤدي إلى هجرة العقول إلى الخارج بحثًا عن بيئة أكثر انفتاحًا وإمكانيات تمويلية أفضل.

كما يُعاني المعلمون من رواتب لا تتناسب مع أعبائم المعيشية، ما أدى إلى تراجع الدافعية لديهم، ودفع بعضهم إلى البحث عن وظائف إضافية أو ترك المهنة تماما. وبحسب مجلس نقابة المعلمين الإيرانيين، يتقاضى ٣٢% من المعلمين أقل من ١٠ ملايين تومان شهريًا، أي ما يعادل حوالي ٢٠٠ دولار أمريكي[٤٢].

إضافة إلى عدم المساواة في الوصول إلى التعليم، على الرغم من جهود الدولة لتعزيز التعليم، إلا أن هناك تفاوت واضح في فرص الحصول عليه بين المناطق الحضرية والريفية. ففي القرى والمناطق النائية، تعاني المدارس من نقص المعلمين والمرافق، ما يُجبر العديد من الأطفال والفتيات على التوقف عن الدراسة مبكرًا. كما أن التقاليد الاجتماعية في بعض المناطق تُشكّل عائقًا أمام تعليم الفتيات، مما يُبقي فجوة واضحة في مستويات التعليم بين الجنسين. ففي المناطق الريفية والمحرومة بمحافظة مثل سيستان وبلوشستان. يوجد نقص حاد في المدارس

واكتظاظ في الفصول ونقص المعلمين المؤهلين. بالإضافة إلى ذلك، يُحرم عشرات الآلاف من الأطفال من التعليم بسبب الفقر وغياب وسائل النقل المناسبة، فضلًا عن عدم امتلاكهم لوثائق الهوية الضرورية. وتُشكّل هذه العوامل، إلى جانب التقاليد الاجتماعية، عوائق كبيرة أمام تعليم الفتيات، مما يؤدي إلى فجوات واضحة في مستويات التعليم بين الجنسين [٤٣].

وهكذا، يمر النظام التعليمي في إيران بتحديات معقدة تتطلب إصلاحات جذرية تضمن تحسين جودة التعليم، وتعزيز المساواة في الوصول إليه، وربطه بسوق العمل الحديث. ومن دون مواجهة هذه التحديات، سوف يظل التعليم عبئًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من أن يكون محركًا رئيسيًا للتقدم. إن أي إصلاح مستقبلي يجب أن يرتكز على إعادة هيكلة النظام التعليمي، وتحقيق استقلالية المؤسسات التعليمية، وتحديث المناهج لتواكب التحولات العالمية، وضمان تمويل كافٍ لخلق بيئة تعليمية تدعم الابتكار والتنمية المستدامة.

٣. **ضعف الخدمات الصحية**:

يواجه القطاع الصحي في إيران مجموعة من التحديات الملموسة التي تؤثر على جودة الخدمات الصحية وجودتها. إذ تواجه إيران، منذ إعادة فرض العقوبات الأمريكية عام ٢٠١٨م، مشكلة كبيرة في استيراد الأدوية الأساسية، مما تسبب في نقص حاد أثر على حياة العديد من المرضى. فقد أسفر عن وفاة ١,١٠٠ مريض بالثلاسيميا، من بينهم ٢٨٠ حالة خلال عام ٢٠٢٣م، كما طالت الأزمة أدوية علاج السرطان والتصلب المتعدد والهيموفيليا والاضطرابات النفسية، مما زاد من معاناة المرضى في الحصول على العلاج اللازم

كما يعاني النظام الصحي في إيران من عجز مالي يؤثر على جودة الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين. خاصة في ظل تراكم مديونات منظمة الضمان الاجتماعي، التي تبلغ ٣٠% من إجمالي الموازنة العامة للبلاد. ويؤدي هذا العجز إلى تقليص قدرة المنظمة على تقديم الرعاية الصحية بكفاءة، مما ينعكس سلبًا على توافر الأدوية والخدمات الطبية، ويزيد من الضغوط على المستشفيات والمراكز الصحية التي تعاني بدورها من نقص الموارد والتجهيزات اللازمة لتلبية احتياجات المرضى.

وبالتالي أصبحت الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والسكري والسرطان، تمثل تحديا صحيا كبيرا لإيران، إذ تشكل ٨٣% من إجمالي الوفيات في البلاد منذ عام ٢٠١٨م، ويعاني ٦٧% من السكان من السمنة، في حين أن ٢٦% مصابون بارتفاع ضغط الدم، مما يزيد من خطر الإصابة بمضاعفات صحية خطيرة. ويمثل هذا الانتشار الواسع للأمراض المزمنة عبئًا متزايدًا على النظام الصحي، إذ يتطلب توفير رعاية طويلة الأمد، في وقت تواجه فيه الدولة تحديات مالية تعوق تطوير الخدمات الطبية وتلبية الاحتياجات المتزايدة للمرضى [٤٤]

وقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ حجم الضعف بالبنية التحتية الصحية وإدارة الموارد. خاصة أنها أدت إلى زيادة الضغط على المستشفيات والمرافق الصحية التي كانت تعاني أساسا من نقص في المعدات والأدوية. وأشارت دراسة نُشرت بالمكتبة الوطنية الأمريكية للطب، إلى الصعوبات التي واجهتها إيران في توفير المعدات الأساسية والموارد اللازمة لمواجهة الجائحة، مما أثر على قدرة النظام الصحي على التعامل مع الأزمة بشكل فعال

٤. **التمييز ضد المرأة**:

يمثل دور المرأة في المجتمع الإيراني، أحد التحديات الاجتماعية الكبرى في ظل النظام السياسي والاجتماعي الحالي، على الرغم من التقدم الذي حققنه في بعض المجالات، إذ تواجه قيودًا صارمة على لباسها، فهي مجبرة على ارتداء الحجاب بالأماكن العامة، تعده انتهاكًا لحريتها الشخصية وتشير العديد من التقارير الحقوقية إلى أن هناك اعتقالات مستمرة للنساء بسبب عدم امتثالهن لهذه القوانين . كما تمنع القوانين الإيرانية النساء من السفر أو الحصول على جواز سفر دون موافقة الزوج أو الوليّ، مما يحد من استقلاليتهن وحريتهن في التنقل. إضافة إلى أن قوانين الطلاق وحضانة الأطفال غالبًا ما تكون مجحفة بحقهن، حيث تُمنح الحضانة تلقائيًا للأب في حالات الطلاق بعد بلوغ الطفل سن معينة. وتشير تقارير حقوقية دولية بأن هذه القيود القانونية تعزز التمييز ضد النساء. تسهم هذه الضغوط في إدامة عدم المساواة بين الجنسين في إيران .

وعلى الرغم من أن النساء يمثلن في الجامعات حوالي ٦٠% من إجمالي الطلاب، إلا أن مشاركتهن في الحياة السياسية لا تزال محدودة؛ ولا تتمتعن بفرص متساوية في تولى المناصب القيادية. وبحسب دراسة منشورة في عام ٢٠٢٠م فإنهن يشكلن أقل من ٥% من مقاعد البرلمان، وهو ما يعكس هيمنة النظام الأبوي على المؤسسات السياسية [٤٥] خاصة أن النظام لا يزال يرى أن "مسؤولية المرأة الأساسية تتمثل في رعاية الأطفال وإدارة شؤون المنزل". وهو الأمر الذي يعكس التحديات المستمرة التي تواجهها في مجال المشاركة في وصنع القرار [٤٦] .

وعلى الرغم من ارتفاع معدل تحصيل المرأة العلمي، إلا أن فرص العمل المتاحة لا تتناسب مع مؤهلاتها، حيث تشير بيانات منظمة العمل الدولية للعام ٢٠٢١م، إلى أن معدل البطالة بين نساء إيران يبلغ حوالي ٢٠%، وهو أعلى منه بين الرجال إضافة إلى أنهن تواجهن تمييزًا في بيئة العمل وعدم المساواة في الترقية. كما تمنعهن القوانين من العمل في مجالات معينة. وبحسب دراسة أجرتها مجلة "اقتصاد إيران" عام ٢٠١٩م فإن فجوة الأجور بين الرجال والنساء في بعض القطاعات تتجاوز ٣٠%. ويفاقم هذا التمييز من التحديات التي تواجهها المرأة، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد ولعل هذا ما يسهم في إبقائهن في وضع يحد من قدرتهن على تحقيق الاستقلال المالي والإسهام الكامل في تنمية المجتمع

ولهذا، شهدت إيران في السنوات الأخيرة بروز حركات احتجاج نسائية تطالب بتغيير القوانين التمييزية وتعزيز حقوق المرأة. ومن أبرز هذه الحركات حركة "المرأة، الحياة، الحرية" التي انطلقت بعد وفاة "مهسا أميني" في ٢٠٢٢م، والتي رفعت شعار "المرأة، الحياة، الحرية" المستمد من الحركة النسائية الكردية والتي لاقت دعمًا واسعًا وأسهمت في زيادة الوعي بقضايا المرأة في المجتمع الإيراني كما نظمت الإيرانيات احتجاجات ضد فرض الحجاب الإلزامي، وقامت بعضهن بإشعال النار في أغطية رؤوسهن، تعبيرًا عن رفضهن للقيود المفروضة عليهن، ولفت الانتباه الدولي إلى قضايا حقوق المرأة بإيران، وإظهار إصرارها على المطالبة بحقوقها ومواجهة التحديات المفروضة عليها، مما يعكس تحولًا اجتماعيًا مهمًا في السعي نحو تحقيق المساواة والعدالة [٤٧] .

٥. تأزم وضع الأقليات:

تُعد إيران دولة متعددة الأعراق والديانات، وتشكل الأقليات العرقية مثل الأذريين والأكراد والبلوش والعرب ما يقارب ٤٠% من السكان، إضافة إلى وجود أقليات دينية مثل البهائيين والمسيحيين والزرادشتيين واليهود. ومع ذلك، تواجه هذه الأقليات معوقات كثيرة، يجعلها مصدرًا لتحديات الأمن غير التقليدي في إيران، خاصة أنها تؤثر على تماسك الدولة وأمنها الوطني. إذ تواجه الأقليات العرقية والدينية في إيران تمييزًا قانونيًا وسياسيًا واسع النطاق. على الرغم من أن الدستور يعترف رسميًا ببعض الأقليات الدينية مثل المسيحيين واليهود والزرادشتيين، إلا أن هذه الاعترافات غالبًا ما تكون شكلية أما الأقليات العرقية، فإنها تواجه قيودًا على استخدام لغاتها في المجال العام، فيُحظر على الأكراد والبلوش مثلا استخدام لغتهم في المدارس والإعلام، مما يشعرهم بتهميش هويتهم الثقافية بالإضافة إلى أن تمثيل هذه الأقليات في المؤسسات الحكومية ضعيف، حيث يتم استبعادهم غالبًا من المناصب العليا بالدولة. ويخلق هذا التهميش شعورًا بالإقصاء ويفاقم التوترات العرقية والدينية .

كما تعاني الأقليات العرقية من تهميش اقتصادي واضح، حيث يتركز الفقر والبطالة في المناطق التي تسكنها هذه الأقليات. فتعد مثلا محافظة سيستان وبلوشستان، التي يقطنها أغلبية من العرقية البلوشية، واحدة من أفقر المحافظات في إيران وتصل معدلات البطالة فيها إلى أكثر من ٢٠% وفقًا لتقارير البنك الدولي لعام ٢٠٢٠م، ويؤدي هذا التهميش إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي ويجعل هذه المناطق عرضة للاضطرابات خاصة أنهم يعانون من حرمان نسبي في الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، كما يواجهون عقبات في التوظيف والتمثيل السياسي. بينما تواجه الأقليات الدينية تمييزًا واضحًا في الحياة اليومية، حيث يواجه المسيحيون والزرادشتيون صعوبات في بناء دور العبادة، أو إجراء طقوسهم الدينية علنا. وتسهم هذه الممارسات التمييزية في تعميق الفجوة بين الأغلبية الشيعية والأقليات الدينية بالمجتمع

ومن ثم يمكن القول إن المعوقات التي تواجه الأقليات العرقية والدينية بإيران تشكل تهديدًا للأمن غير التقليدي، وتسهم في تفاقم عدم الاستقرار الداخلي. فقد أدى التهميش الاقتصادي والسياسي للأكراد والبلوش إلى ظهور حركات احتجاج مسلحة، مثلت في بعض الأحيان تحديًا أمنيًا كبيرًا للحكومة المركزية، حيث تتطلب موارد كبيرة لمواجهتها. كما أن التمييز ضد الأقليات الدينية قد يفضي إلى صراع داخلي.

٦. تزايد الهجرة واللجوء:

أدت عوامل مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة الاقتصادية إلى نزوح واسع النطاق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مثل طهران ومشهد وأصفهان، مما تسببت في زيادة الضغط على البنية التحتية، والازدحام واتساع السكن العشوائي ونقص الخدمات الأساسية بينما يهجر آلاف الإيرانيين البلاد سنويًا بسبب القيود السياسية والاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص. وتحتل إيران، وفقًا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، لعام ٢٠٢٠م، المرتبة العاشرة عالميًا من حيث عدد المهاجرين خارج أوطانهم. وهو مايمثل مصدر قلق للحكومة، نظرا لأنها تؤدي إلى الافتقاد إلى أهم مواردها البشرية من الكفاءات على نحو يؤثر سلبًا على التنمية .

وفي المقابل، تُعد إيران من الدول المستضيفة للاجئين، حيث تستضيف ما يقارب مليون لاجئ أفغاني. ويعود تتوافد هؤلاء اللاجئين إلى إيران إلى المرحلة التي أعقبت الغزو السوفيتي في أواخر السبيعنات من القرن الماضي ثم بالتزامن مع سيطرة طالبان في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من الجهود الإيرانية لاستضافة اللاجئين، إلا أن وجودهم يفرض ضغوطًا على اقتصادية [٤٨] خاصة أنهم يمتهنون وظائف ذات أجور منخفضة، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وزيادة المنافسة على فرص العمل. وتخلق هذه المنافسة توتر بين الإيرانيين واللاجئين، خاصة بالمناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة كذلك يزيد وجود اللاجئين من الضغوط على التعليم ويزيد من تدهور جودته، بسبب زيادة عدد الطلاب من أبناء اللاجئين. في وقت يعاني فيه نظام التعليم الإيراني من نقص في الموارد. .

كذلك، يؤدي النزوح الداخلي إلى زيادة معدلات الفقر والجريمة مما يخلق بيئة غير مستقرة تهدد الأمن الاجتماعي بينما تؤثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على القدرة التنافسية للاقتصاد، ويضعف قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة. أما بالنسبة للاجئين، فإن وجودهم يخلق توترا اجتماعيا قد يتحول إلى مصدر لعدم الاستقرار. خاصة بالمناطق التي تعاني من ضعف الخدمات وارتفاع معدلات البطالة .

٧. ضعف التماسك الاجتماعي:

تشكل وسائل التواصل الاجتماعي ديناميكيات المجتمع الإيراني وتفاعلاته، في ظل الرقابة المشددة على وسائل الإعلام التقليدي. فقد أسهمت منصات مثل تويتر، إنستغرام، وتلغرام في تعزيز الوعي العام، وتعميق الاستقطاب المجتمعي، وإتاحة فضاء واسعا لمناقشة قضايا المجتمع وشواغله بعيدًا عن الرقابة المفروضة على الإعلام. وبكنها أسهمت أيضا في نشر المعلومات المضللة، وزيادة الانقسامات الأيديولوجية، وأثرت على مستوى التماسك والاستقرار الاجتماعي. وهذا ما يؤثر على الاستقرار السياسي في إيران [٤٩] وتشير الدراسات إلى أن أكثر من ٦٠% من الإيرانيين يستخدمون هذا التطبيقات المحظورة رسميًا، عبر برامج كسر الحظر (VPN) مما يجعل الرقابة الحكومية أقل فعالية في فرض توجهاتها الثقافية. وتشير تقارير إلى أنه بالرغم من حظر تطبيق إنستغرام، إلا أنه لا يزال الأكثر شعبية في إيران بنسبة ٧٢%. فيما أشارت إلى أن العديد من الإيرانيين يلجأون إلى برامج كسر الحظر للوصول إلى منصات التواصل المحظورة، مما يزيد من صعوبة تطبيق الرقابة الحكومية.

لقد أدت وسائل التواصل الاجتماعي إلى تمكين المجتمع الإيراني من تنظيم حملات لتسليط الضوء على قضايا وشواغل كثيرة، مثل حقوق المرأة ومناهضة التمييز ضد الأقليات. كما وفرت مساحة للتواصل بين النشطاء والمجتمع الدولي، مما ساعد في كسر قيود الرقابة الحكومية. إضافة إلى أنها سهلت الوصول إلى المعلومات، وتحسين فرص التعلم عن بعد، خاصة بالمناطق النائية، خلال جائحة كوفيد-١٩. وهو الأمر الذي يساعد في تعزيز التماسك الاجتماعي وتمكين الأفراد وزيادة مشاركتهم في الحياة العامة. وعلى الرغم من إيجابياتها، إلا أن وسائل

التواصل تسهم أيضًا في زيادة الانقسامات الاجتماعية والسياسية في إيران. خاصة أنها تُستخدم في نشر الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة والشائعات، مما يؤدي إلى تفاقم التوتر بين المجموعات المختلفة، وإلى زيادة الاستقطاب بين المؤيدين والمعارضين للحكومة. بالإضافة إلى أنها تستخدم لنشر الكراهية ضد الأقليات العرقية والدينية، علة نحو أسهم في تعميق الانقسامات الاجتماعية وتقويض التماسك الوطني .

وهكذا، تُشكل وسائل التواصل الاجتماعي تحديًا للأمن غير التقليدي في إيران، حيث تسهم في زيادة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. حيث تُستخدم لتنظيم الاحتجاجات والتحريض ضد الحكومة، مثلما حدث خلال احتجاجات نوفمبر ٢٠١٩. فقد أظهرت هذه الاحتجاجات كيف يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تكون أداة قوية للتعبئة الشعبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار المعلومات المضللة عبر الإنترنت يزيد من صعوبة إدارة الأزمات، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية أو الصحية .

ثانيا: التحديات البيئية:

تعاني إيران من تحديات بيئية تهدد أمنها المائي والزراعي بشكل متزايد؛ نظرًا لوقوعها في منطقة جافة وشبه جافة، حيث أصبحت واحدة من أكثر الدول تأثرًا بالتغيرات المناخية في الشرق الأوسط. مما يفرض ضغوطًا على الموارد المائية، مما يؤثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي الذي يشكل أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الإيراني. ومع تزايد ارتفاع درجات الحرارة، وتناقص معدلات الأمطار، وزيادة وتيرة الجفاف والتصحر، تتفاقم أزمة نقص المياه في إيران تتدهور رقعة أراضيها الزراعية على نحو يهدد أمنها الغذائي والبيئي والاجتماعي. ولذلك تحاول الحكومة مواجهة هذه التحديات من خلال سياسات متعددة، مثل بناء السدود وإعادة هيكلة نظام إدارة المياه، ولكنها تواجه في نفس الوقت صعوبات في التنفيذ وتحديات إضافية.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز التحديات البيئية في إيران من خلال استعراض تداعيات التغيرات المناخية على الأمن المائي والزراعي، ودراسة ظاهرة التصحر وأسبابها وتداعياتها. وكذا تسليط الضوء على النزاعات المتزايدة حول الموارد المائية، خاصة أن هذه التغيرات تسببت في

تفاقم مشكلة نقص المياه، وزيادة الضغط على القطاع الزراعي الذي يعتمد بشكل كبير على الموارد المائية.

١) مظاهر التغيرات المناخية:

يؤدي زيادة درجات الحرارة وانخفاض معدلات الأمطار إلى انخفاض الرطوبة في التربة وتدهور خصوبتها. ففي المناطق الجافة مثل خوزستان وسيستان وبلوشستان، تفقد الأراضي الزراعية رطوبتها بسرعة نتيجة لارتفاع درجات الحرارة، مما يجعلها عرضة للتحول إلى أراضٍ صحراوية. فبحسب تقرير الأمم المتحدة حول التصحر، فإن التغيرات المناخية تتسبب في زيادة معدلات الجفاف في مناطق واسعة من إيران، مما يؤدي إلى تجفيف الأراضي وتدهور قدرتها على استيعاب المياه في هذه المناطق وتصبح القدرة على الزراعة المستدامة شبه مستحيلة، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في الإنتاجية الزراعية. ومن هذه المظاهر، ما يلي:

أ. ارتفاع درجات الحرارة:

من أبرز تأثيرات التغيرات المناخية على إيران هو ارتفاع درجات الحرارة، والتي تؤدي إلى زيادة التبخر من المسطحات المائية مثل الأنهار والبحيرات والآبار الجوفية. فقد ارتفعت درجات الحرارة في إيران، ووفقًا لدراسات معتمدة من البنك الدولي، بنسبة ١,٢ درجة مئوية، مقارنة بالمتوسط العالمي خلال العقدين الماضيين وتؤدي هذه الزيادة إلى درجات الحرارة، ومن ثم ارتفاع معدلات تبخر مياه الأنهار والبحيرات، أسرع مما كان عليه الحال في السابق، مما يقلل من إمدادات المياه المتاحة للاستخدام البشري والزراعي. كما هو الحال في أقاليم خوزستان وسيستان وبلوشستان، التي تعد من أكثر المناطق صحراوية وجفافا في إيران. كما أن الزيادة في درجات الحرارة لها تأثيرات بعيدة المدى على الحياة البيئية في إيران، إذ يتسبب تبخر المياه في إفقار الأراضي الزراعية وتراجع المحاصيل الزراعية التي تعتمد على الري المنتظم.

ب. نقص المياه العذبة:

يشكل انخفاض معدلات الأمطار إحدى القضايا البيئية التي تؤثر بشدة على إيران، حيث يتوقع العديد من العلماء أن إيران سوف تشهد انخفاضًا حادًا في كميات الأمطار السنوية بحلول

منتصف القرن الحالي، وتشير الدراسات إلى أن الكمية الإجمالية للأمطار فيها قد انخفضت بنسبة تصل إلى ٣٠% في السنوات الأخيرة ويؤدي مثل هذا الانخفاض الكبير في الأمطار إلى نقص في إمدادات المياه الجوفية والمصادر السطحية مثل الأنهار والبحيرات، مما يجعل من الصعب تلبية احتياجات الزراعة والمياه الصالحة للشرب. فعلى سبيل المثال، تعرضت مناطق مثل أصفهان وفارس وجنوب طهران، عام ٢٠١٨م، لموجة جفاف شديدة، بعد أن سجلت مستويات الأمطار في هذه المناطق أدنى معدلاتها في تاريخ إيران الحديث. ولا يقتصر هذا الانخفاض في معدلات الأمطار على التسبب في شح المياه، بل يؤدي أيضًا إلى ارتفاع تكاليف الري وزيادة الحاجة إلى أنظمة ري متطورة مثل الري بالتنقيط، وهو ما يتطلب استثمارًا كبيرًا في البنية التحتية.

وبالتالي، شهدت إيران زيادة ملحوظة في معدل الجفاف في السنوات الأخيرة، ويعتبر الجفاف أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأمن المائي والزراعي في البلاد. وفقًا لتقرير الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، فإن إيران تعد واحدة من الدول التي تعرضت لظروف جفاف متكررة، ما يؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية وتدمير البيئة الطبيعية .

من أبرز الحالات التي تبرز تأثير الجفاف على إيران هو تراجع بحيرة أورروميه، التي كانت تعد من أكبر البحيرات الداخلية في الشرق الأوسط. فمنذ عام ٢٠٠٠، تقلصت مساحتها بنسبة ٨٠% بسبب الجفاف المستمر وتغيرات المناخ [٥٠] ولهذا الجفاف الحاد تأثيرات بيئية خطيرة، حيث يؤدي إلى تدهور التربة وزيادة التحولات البيئية، مما يؤدي إلى انخفاض التنوع البيولوجي وتدمير المواطن الطبيعية لبعض الأنواع المحلية. كما يؤثر على إمدادات المياه الجوفية، التي يعتمد عليها الكثير من السكان في المناطق الريفية. ومع نضوب هذه الموارد، أصبح من الصعب تأمين إمدادات مياه مستدامة للسكان المحليين والمزارعين. وهو الأمر الذي يؤثر بدوره على الأمن الزراعي في إيران

ويمتد تأثير التغيرات المناخية إلى تغيرات في نمط المحاصيل الزراعية، خاصة أن الزراعة في إيران تعتمد بشكل كبير على الري، فيتم استخدام ٩٢% من المياه في القطاع الزراعي [٥١]

مع تقلص الموارد المائية، يجد المزارعون صعوبة متزايدة في مواكبة التغيرات المناخية، ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية. خاصة أنهم يواجهون في مناطق مثل خراسان وفارس، صعوبة في الحفاظ على زراعة محاصيل القمح والشعير والذرة بسبب نقص المياه، ويجدون أنفسهم مضطرين لاستخدام الوسائل التقليدية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، وهو ما يؤدي إلى إفقار التربة وتدهور المحاصيل. إضافة إلى أن تكرار الظروف المناخية، مثل الجفاف والفيضانات، يؤدي إلى تقلبات كبيرة في القطاع الزراعي، مما يزيد من معدلات الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي، ويجعل المزارعين يعانون ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة أسعار المياه

ومن ناحية أخرى، يعاني القطاع الزراعي من انخفاض القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، حيث أن العديد من المزارعين في المناطق الريفية لا يمتلكون المهارات أو التكنولوجيا اللازمة لتطوير أنظمة الري الحديثة أو التكيف مع الظروف المناخية الجديدة. التي تعد من القضايا الحيوية التي تهدد استقرار البلاد في المستقبل القريب. حيث يؤدي تزايد درجات الحرارة، انخفاض معدلات الأمطار، وزيادة الجفاف إلى تُفاقم مشكلة شح المياه والتي تؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي. وبالتالي يجب على الحكومة الإيرانية اتخاذ تدابير عاجلة لضمان إدارة مستدامة للمياه وتطوير تقنيات زراعية متطورة لمواجهة هذه التحديات.

ج. تصحر الأراضي الزراعية:

يعد التصحر من أخطر التحديات البيئية التي تؤثر على الأمن المائي والزراعي في إيران، ويعد من القضايا الرئيسية التي تهدد استدامة الموارد الطبيعية في البلاد، فقد حولت ظاهرة التصحر العديد من المناطق الزراعية إلى أراضٍ صحراوية غير قابلة للاستصلاح. بفضل جملة من العوامل، منها التوسع الزراعي غير المستدام. ففي سعيها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، اتجهت إيران إلى استنزاف الأراضي الزراعية دون مراعاة للحفاظ على خصوبتها. خاصة في إقليم خوزستان وخراسان، فقد تتسبب غمر التربة بالمياه والإفراط في استخدام المبيدات الحشرية، في انخفاض قدرة الأراضي على استيعاب مياه الري والاحتفاظ بالرطوبة وزيادة ملوحة الأراضي وفقدان خصوبتها.

كما يعد الرعي الجائر من العوامل الرئيسية التي تساهم في التصحر في إيران، حيث يتم استخدام الأراضي الرعوية بشكل مفرط دون مراعاة دورها في تجديد التربة أو حماية الغطاء النباتي. ففي المناطق الريفية مثل سيستان وبلوشستان وكرمان، يتسبب الرعي الجائر في تدمير النباتات الطبيعية التي تحافظ على التربة، مما يجعل الأرض أكثر عرضة للتعرية الرياح والجفاف. كما أن الرعي المفرط يقلل من قدرة التربة على امتصاص الماء، مما يزيد من خطر التصحر.

لقد أصبح للتصحر تأثير بالغ على الأمن الزراعي لإيران. حيث يؤدي إلى تقلص الأراضي الزراعية الخصبة، مما يهدد قدرتها على تلبية احتياجاتها الغذائية. فوفقًا لتقرير وزارة البيئة الإيرانية، فإن حوالي ١,٥ مليون هكتار من الأراضي الزراعية تحولت إلى أراضٍ صحراوية منذ بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين [٥٢] وقد أثر هذا على إنتاج محاصيل مثل القمح والشعير والذرة، وقلص قدرة إيران على الاكتفاء الذاتي منها. كما زاد من الضغط على موارد المياه الجوفية والسطحية التي تشهد أصلاً نقصًا حادًا.

وتساهم ظاهرة التصحر بشكل غير مباشر في زيادة النزوح من الريف إلى المدن الكبرى مثل طهران وأصفهان، ومع تدهور الأراضي الزراعية وفقدان القدرة على الزراعة، يضطر العديد من سكان المناطق الريفية إلى مغادرة أراضيهم بحثًا عن فرص اقتصادية أخرى في المدن. وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغط على البنية التحتية والفرص الاقتصادية. كما يؤدي إلى تفشي البطالة في المدن وتفاقم مشاكل الإسكان. وبنفس القدر يؤدي إلى تفكك المجتمعات الريفية، وتهديد هويتها الثقافية، خاصة أن تدمير البنية الزراعية يؤدي إلى انقطاع الروابط التقليدية بين السكان والأراضي التي يعتمدون عليها للعيش.

مع زيادة ظاهرة التصحر وتفاقم شح المياه في إيران، أصبحت النزاعات الداخلية على الموارد المائية من أكثر القضايا تعقيدًا، حيث تحولت من مشكلات بيئية إلى أزمات اجتماعية وأمنية خطيرة. ففي المناطق الريفية، يعتمد سكان القرى بشكل رئيسي على الزراعة والرعي، مما يجعلهم أكثر عرضة لتأثيرات ندرة المياه. هذا الأمر أدى إلى تصاعد التوترات بين المزارعين

والمجتمعات المحلية، حيث يتنافسون على مصادر المياه المتضائلة، وهو ما أدى إلى صدامات وأحيانًا إلى أعمال عنف واسعة النطاق.

وقد أدت التغيرات المناخية، إلى جانب الإفراط في بناء السدود واستخدام مياه الأنهار لأغراض غير زراعية، إلى تراجع كبير في منسوب المياه في مناطق مثل محافظة فارس ومحافظة خوزستان. مما جعلها تشهد صراعًا دائمًا حول حقوق استخدام مياه الأنهار المحلية، مثل نهر كارون ونهر كرخة، اللذين يعانيان من انخفاض كبير في منسوبهما .

كذلك تصاعدت التوترات بين المزارعين بشرق أصفهان بسبب نقص المياه المخصصة للري، مما أدى إلى مواجهات عنيفة واحتجاجات استمرت لأسابيع، واضطر العديد من المزارعين إلى التخلي عن زراعة محاصيلهم التقليدية مثل القمح والشعير بسبب نقص المياه اللازمة للري . إضافة إلى أن بعض المجتمعات المحلية لجأت إلى حفر آبار غير مرخصة، لمحاولة تأمين حاجتها من المياه، الأمر الذي أدى إلى استنزاف المياه الجوفية بشكل غير مستدام، وهو ما فاقم النزاعات بين القرى المتجاورة حول حقوق استخراج المياه.

أما في محافظة سيستان وبلوشستان، حيث يعتمد السكان بشكل شبه كامل على نهر هيرمند كمصدر رئيسي للمياه، أدى الجفاف إلى تراجع منسوب النهر إلى تصاعد النزاعات القبلية حول حقوق المياه. حيث تأثرت هذه المنطقة بشدة بسبب التغيرات في تدفق النهر القادم من أفغانستان، حيث تسبب بناء سد كجكي على النهر في أفغانستان في تقليل حصة إيران من المياه. ونتيجة لهذا، اضطرت بعض العائلات إلى النزوح نحو مدن زاهدان ومشهد بحثًا عن ظروف معيشية أفضل.

وشهدت محافظة خوزستان خلال السنوات الأخيرة احتجاجات شعبية واسعة النطاق بسبب انقطاع المياه وتدهور جودتها. حيث تعاني من تراجع في منسوب نهر كارون، الذي كان في السابق المصدر الرئيسي للمياه العذبة، وزيادة مستوى الملوحة في المياه المتبقية، مما جعلها غير صالحة للشرب أو للاستخدام الزراعي. ثم تفاقم الوضع بشكل كبير في صيف عام ٢٠٢١م، عندما خرج الآلاف من سكان خوزستان في مظاهرات للمطالبة بحلول عاجلة لأزمة المياه.

فواجهتها الحكومة بإجراءات أمنية مشددة، مما أدى إلى تصاعد التوترات وزيادة المشاعر المناوئة للحكومة .

ومن ناحية أخرى، تعمق هذه النزاعات أزمة الفقر الريفي، حيث يفقد المزارعون مصادر دخلهم الأساسية، مما يدفعهم إلى الهجرة نحو المدن الكبرى. هذه الهجرة تؤدي إلى ضغط سكاني كبير على البنية التحتية الحضرية، وتخلق مشكلات جديدة تتعلق بالإسكان، والخدمات الصحية، والتعليم، وفرص العمل. وبالتالي يمكن القول إن النزاعات على الموارد المائية تشكل تحديًا خطيرًا للأمن الاجتماعي والاقتصادي في إيران. وتتطلب هذه الأزمة تبني إستراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز التنسيق بين الهيئات الحكومية المختلفة، وضمان توزيع عادل للمياه بين المجتمعات المحلية. كما يجب اتخاذ خطوات لحماية حقوق المياه للمجتمعات الريفية، وتطوير مشروعات مستدامة للتكيف مع التغيرات المناخية

٢) سياسات معالجة التحديات البيئية:

تعد إيران من الدول التي تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بإدارة المياه، خاصة في ظل شح المياه الناتج عن التغيرات المناخية والتصحر، بالإضافة إلى النمو السكاني المستمر، وعلى الرغم من أن الحكومة الإيرانية قد وضعت العديد من السياسات لمحاولة معالجة هذه القضايا، إلا أن فعالية هذه السياسات كانت محل شكوك في دراسات أكاديمية عدة، حيث تعترض بعض هذه السياسات تحديات تنفيذية وبيئية. وفي هذا السياق، يمكن تقسيم السياسات الحكومية إلى عدة محاور رئيسية.

أ. إقامة السدود:

تُعد مشاريع إقامة السدود من أبرز ما تعتمد عليه الحكومة الإيرانية في مواجهة شح المياه وتحقيق الأمن المائي. فقد قامت، في السنوات الأخيرة، ببناء أكثر من ٦٠٠ سد في مختلف أنحاء البلاد بهدف تخزين المياه واستخدامها في الري والاستخدام البشري والصناعي. ومع ذلك، فإن لهذه المشاريع العديد من الانتقادات التي تطال تأثيراتها البيئية والاجتماعية. من أهم الآثار السلبية التي ترافق بناء السدود:

- الآثار البيئية: تؤدي السدود إلى تغييرات كبيرة في النظام البيئي المحلي، مثل تدمير المواطن الطبيعية للكائنات الحية وتقليص تدفق الأنهار. على سبيل المثال، أدى سد "كارون" إلى التأثير الكبير على النظام البيئي في منطقة خوزستان، التي تعتمد على الأنهار في ري الأراضي الزراعية
- التأثيرات على المجتمعات المحلية: التي تعيش على ضفاف الأنهار قد تأثرت سلبًا بهذه المشاريع، حيث أجبرت الحكومة العديد من القرى على النزوح بسبب الفيضانات الناتجة عن بناء السدود.

وعلى الرغم من هذه الانتقادات، لا تزال الحكومة الإيرانية مرة على استمرار هذه المشاريع لمعالجة نقص المياه، ولكن، هناك دعوات إلى تحسين إدارة السدود بحيث يتم توازنها مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية.

ب. تحلية مياه البحر:

في محاولة للتعامل مع مشكلة شح المياه في المناطق الساحلية، لاسيما في الخليج العربي، قامت الحكومة الإيرانية بالاستثمار في مشاريع تحلية المياه. تعتمد إيران على تقنيات حديثة لتحلية مياه البحر باستخدام محطات تحلية متقدمة، وتعد هذه المشاريع وسيلة لزيادة الإمدادات المائية في المناطق الساحلية التي تعاني من قلة المياه الجوفية والسطحية. ومع ذلك، تواجه تقنيات التحلية بعض التحديات:

- التكلفة العالية: على الرغم من فعالية هذه التقنيات في إنتاج المياه، فإن التكلفة العالية لعملية التحلية تجعلها غير قابلة للتطبيق بشكل واسع في جميع أنحاء البلاد. يتطلب تشغيل محطات التحلية كميات كبيرة من الطاقة، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الطاقة الكهربائية في البلاد.
- التأثير البيئي: قد تؤدي التحلية إلى تراكم الأملاح، مما قد تدهور البيئية في المناطق البحرية المجاورة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تواصل إيران الاستثمار في هذه المشاريع، وتعد ها خيارًا حيويًا لمواجهة تحديات شح المياه في المناطق الساحلية والجنوبية.

ج. تعظيم إدارة موارد المياه:

تعتمد إيران بشكل كبير على الري التقليدي في الزراعة، حيث يُستهلك حوالي ٩٢% من موارد المياه في قطاع الزراعة لذلك، تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا بتحسين كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي. إحدى الاستراتيجيات التي أطلقتها الحكومة الإيرانية هي استخدام تقنيات الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط والري بالرش. هذه التقنيات تهدف إلى تقليل الفاقد من المياه من خلال توزيع المياه بشكل فعال على المحاصيل.

وعلى الرغم من التحسينات التي توفرها هذه التقنيات، يواجه القطاع الزراعي الإيراني بعض التحديات:

- الاستثمار الكبير: تنفيذ تقنيات الري الحديثة يتطلب استثمارًا ضخمًا في البنية التحتية، وهو ما يشكل تحديًا كبيرًا في المناطق الريفية التي تفتقر إلى الدعم المالي الكافي.
- التوزيع غير المتكافئ: في بعض المناطق الريفية، لا توجد شبكة توزيع مائية كافية لتنفيذ تقنيات الري الحديثة بشكل كامل، مما يعوق تنفيذ هذه السياسات بشكل فعال.

بالإضافة إلى ذلك، برامج تحسين كفاءة المياه تتطلب تدريب المزارعين على استخدام التقنيات الحديثة بشكل صحيح، وهو أمر يتطلب استثمارات إضافية في التوعية والتعليم.

د. ترشيد استهلاك المياه

إلى جانب السياسات المذكورة أعلاه، أطلقت الحكومة الإيرانية عددًا من السياسات الأخرى لخفض استهلاك المياه في القطاعات المختلفة. في القطاع الصناعي، تم فرض قوانين للحد من استهلاك المياه في المصانع، وتشجيع الشركات على استخدام التقنيات الموفرة للمياه. كما تم وضع سياسات لتشجيع إعادة تدوير المياه في القطاع الصناعي. وعلى مستوى الاستهلاك المنزلي، بدأت الحكومة بتنفيذ برامج توعية حول ترشيد استهلاك المياه، خاصة في المدن الكبرى مثل طهران ومشهد. هذه السياسات تهدف إلى تقليل الضغط على الشبكات

المائية في هذه المدن المزدحمة. وبالتالي يمكن القول إن إيران تتبنى مجموعة من السياسات لمحاربة شح المياه ومواجهة التحديات البيئية، بدءًا من بناء السدود لتحسين إمدادات المياه، وصولاً إلى تحلية المياه وتحسين كفاءة الري الزراعي .على الرغم من هذه الجهود، فإن تنفيذ هذه السياسات يواجه تحديات مالية، بيئية، وتنفيذية، ما يجعل من الضروري تطوير استراتيجيات أكثر تكاملًا ومستدامة للتعامل مع هذه القضايا.

إلا أن إيران تواجه تحديات بيئية كبيرة بسبب التغيرات المناخية والتصحر، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن المائي والزراعي في البلاد. على الرغم من أن الحكومة الإيرانية قد اتخذت بعض التدابير للتخفيف من هذه التحديات، مثل بناء السدود وتحلية المياه، فإن هذه السياسات بحاجة إلى مراجعة شاملة لتكون أكثر استدامة وفعالية في المستقبل. كما أن التعاون الإقليمي وإعادة تقييم السياسات الزراعية سيكونان ضروريين لمواجهة هذه التحديات بشكل كامل.

الخاتمة

أصبح الأمن غير التقليدي عنصرًا حاسمًا في تحديد مسار الاستقرار السياسي في إيران، فقد تبين أن التحديات الأمنية الجديدة تتطلب استراتيجيات متكاملة تشمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. كما أن تعامل الحكومة الإيرانية مع هذه التحديات سيحدد إلى حد كبير مستقبل الاستقرار السياسي في البلاد. فإما أن يؤدي إلى تعزيز الشرعية السياسية وتحقيق تنمية مستدامة، أو أن يفاقم الأزمات ويزيد من احتمالات تصاعد التوترات الداخلية والخارجية.

أن الأمن غير التقليدي أصبح من أبرز القضايا التي تواجه إيران في ظل تزايد الضغوط الخارجية والداخلية. إذ لم تعد الدولة تواجه تهديدات عسكرية تقليدية بقدر ما تواجه تهديدات أكثر تعقيدًا، تتعلق بتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على استقرارها

أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران كان لها تأثير عميق على الأوضاع الداخلية، حيث ساهمت في تفاقم الأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما أدى إلى تزايد السخط الشعبي وتصاعد الاحتجاجات المناهضة للحكومة. كما أن هذه العقوبات أضعفت قدرة الدولة على تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما زاد من حالة التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار.

أن التحديات البيئية، لا سيما أزمة المياه والتلوث البيئي، تؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي، حيث تسببت في نزاعات محلية وزيادة الهجرة الداخلية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وزيادة الضغوط على الحكومة لتوفير حلول مستدامة لهذه الأزمات.

أن القيود المفروضة على الحريات السياسية، والتفاوت الاقتصادي، والفساد، كلها عوامل ساهمت في تصاعد موجات الاحتجاجات الشعبية في إيران. وقد شكلت هذه الاحتجاجات تحديًا مباشرًا لشرعية النظام السياسي، خاصة مع تزايد الغضب الشعبي تجاه السياسات الحكومية المتبعة في التعامل مع هذه الأزمات.

ضرورة إعادة صياغة الاستراتيجيات الأمنية والاقتصادية بما يتلاءم مع طبيعة التهديدات غير التقليدية، لضمان تحقيق بيئة سياسية مستقرة تُمكن الدولة من مواكبة التغيرات العالمية والتحديات الإقليمية بمرونة وفاعلية.

التوصيات

بناءً على النتائج، توصلت إلى مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز الأمن غير التقليدي وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسي في إيران:

١- الإصلاحات الاقتصادية الشاملة: يجب على الحكومة الإيرانية تبني سياسات اقتصادية أكثر تنوعًا تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز القطاعات الإنتاجية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق إصلاحات هيكلية تقلل من تأثير العقوبات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

٢- تبني سياسات بيئية مستدامة: تحتاج إيران إلى وضع استراتيجيات مستدامة لمواجهة تحديات تغير المناخ وأزمة المياه، من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة، وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة.

٣- إصلاحات سياسية لتعزيز الاستقرار الداخلي: يجب على الحكومة تعزيز الحريات السياسية، وتقليل القيود المفروضة على حرية التعبير، والعمل على تحقيق إصلاحات ديمقراطية تضمن مشاركة أوسع للمجتمع في صنع القرار، مما يسهم في تقليل الاحتقان السياسي والاجتماعي.

٤- تحسين العلاقات الخارجية: يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي تبني سياسة خارجية أكثر توازناً، تعتمد على تقليل العداء مع القوى الإقليمية والدولية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والدبلوماسي لتحقيق مصالح الدولة دون التصعيد العسكري أو المواجهات المباشرة.

الهوامش

(1) World Bank. Iran Economic Report. World Bank, 2020, www.worldbank.org/ir

(2) Mousavian, Seyed Hossein. Iran and the United States: An Insider's View on the Failed Past and the Road to Peace. Carnegie Endowment for International Peace, 2019. P45.

(3) Aminifard, Abbas. "The Effect of Sanctions on Iran's Economy: Solutions and Prospects." Do Sanctions Work? The Iran Sanctions Regime and Its Implications for Korea, edited by Ji-Hyang Jang and Peter Lee, Asan Institute for Policy Studies, 2013, pp. 35–45.

(4) World Bank. Iran Economic Report. World Bank, 2020, www.worldbank.org/ir.

(5) International Institute for Strategic Studies (IISS(. The Military Balance 2020. Routledge, 2020.
https://www.iiss.org/publications/the-military-balance/military-balance-2020-book/

(6) Ghasseminejad, Saeed, et al, EVOLUTION TOWARD REVOLUTION: THE DEVELOPMENT OF STREET PROTESTS IN THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN, Journal of International Affairs, vol. 73, no. 2, 2020, pp. 147–62.

(7) Visner, Samuel, Cyber Security's Next Agenda, Georgetown Journal of International Affairs, 2013, pp. 89–99.

(8) Siman-Tov, David, and Shmuel Even. A New Level in the Cyber War between Israel and Iran. Institute for National Security Studies, 2020.

(9) Khan, Ali. Water Management and Environmental Challenges in Iran. Cambridge University Press, 2019, pp. 200–230.

(10) Economic Studies Journal. "Corruption and Social Inequality in Iran: The Impact on National Security." Economic Studies Journal, vol. 14, no. 2, 2020, pp. 88-101.

(11) Transparency International. Corruption Perceptions Index 2021. Transparency International, 2021, www.transparency.org/cpi2021.

(12) UN. Report of the Panel of Experts on Iran. United Nations Security Council, 2021, www.un.org/sg/en.

(13) DAGRES, HOLLY, and BARBARA SLAVIN. How Iran Will Cope with US Sanctions. Atlantic Council, 2018. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/resrep20709. Accessed 12 Feb. 2024.

(١٤) الحرة، بعد استبعاد ٧٢٩٦ مرشحا.. ما مدى جدية الانتخابات الإيرانية؟، فبراير ٢٠٢٠، متاح: https://tinyurl.com/2945p2js

(15) UN Women. Women's Participation in Political Processes in Iran. 2020. P. 17

(16) Amnesty International. Iran: Political Repression and its Impact on the 2021 Elections. 2021.

(17) International IDEA. Iran's Electoral Framework: Challenges to Transparency. 2022, www.idea.int/publications/iran-electoral-framework.

(١٨) شنتير مُحَّد، مجالس الشورى المحلية وتحديات اللامركزية في إيران، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثالثة، العدد العاشر، أكتوبر ٢٠١٩. ص ٨–١٢.

(١٩) "مُحَّد خاتمي: مقاطعة الإيرانيين للانتخابات دليل على الاستياء العام". إيران إنترناشيونال عربي، ٢٢ يونيو ٢٠٢١، https://www.iranintl.com/ar/202407022280

(٢٠) معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، "المعارضة في الجالية الإيرانية وبين الإصلاحيين الإيرانيين: قضية موسوي".
٣ فبراير ٢٠٢٣، تم الوصول ٢٠ يناير ٢٠٢٤، متاح: https://tinyurl.com/236zppzt

(21) Tabatabai, Adnan. Back to Crisis Mode: Iran's Quest to Manage Internal Crises and External Pressures. Istituto Affari Internazionali (IAI), 2019

(22) Fairbanks, Stephen C. "Theocracy versus Democracy: Iran Considers Political Parties." Middle East Journal, vol. 52, no. 1, 1998, pp. 17–31.

(23) بي بي سي عربي، "مقتل اثنين في احتجاجات في إيران بعد قرار مفاجئ برفع أسعار الوقود"، ١٦ نوفمبر ٢٠١٩، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50444892

(24) HRW, Iran: Joint Statement on Court-Ordered Dissolution of Prominent Charity Group, March 2021: https://tinyurl.com/ya7kqdw8

(25) Michael Eisenstadt, the Washington Institute for Near East policy, Iran's Military Intervention in Syria: Long-Term Implications, October 2015

(٢٦) أوريان ٢١، "إيران. انتخابات خطرة لنظام يائس"، ٢٠٢٣، https://orientxxi.info/magazine/article7449

(27) Eiran, Ehud. Structural Shifts and Regional Security: A View from Israel. Institute Affair Internationalis (IAI), 2020.

(٢٨) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، "تأثير التدخلات العسكرية الإيرانية على الاقتصاد المحلي: دراسة ميدانية"، ٢٠٢١، https://www.csis.org/analysis/impact-irans-military-interventions-domestic-economy

(29) Walid El Houri, Iran's military spending surge: A reflection of global militarization amid escalating regional conflicts, The Global Voices, October 2024.

(٣٠) بي بي سي عربي، "إيران تقصف مواقع أحزاب كردية معارضة لها في إقليم كردستان العراق." بي بي سي عربي، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63692534

(٣١) الحرة، إيران تقصف مخيما ومقرات للمعارضة الكردية في أربيل. الحرة، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢، https://tinyurl.com/23xvb3jp

(32) BBC News,"Iran suicide bombing 'kills 27 Revolutionary Guards'." BBC News, 13 February 2019, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-47231959.

(٣٣) مركز الجزيرة للدراسات، هجوم سيستان وبلوشستان: أسبابه وتداعياته داخليًّا وإقليميًّا، مركز الجزيرة للدراسات، مارس ٢٠١٩، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190305092118019.html

(٣٤) العربي الجديد، ماذا نعرف عن شرطة الأخلاق في إيران؟ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح: https://tinyurl.com/26lkxnf7

(٣٥) إيران انترناشيونال، استطلاع: ٧٧% من الشباب الإيرانيين يفضلون الهجرة و٨٢% لا يرون مستقبلاً لأنفسهم في إيران، مارس ٢٠٢٤، متاح: https://www.iranintl.com/ar/202403045889

(36) FT, Iran's urban youth falling out of love with marriage, Religious chiefs push for more weddings and more children to avert future population decline, September 2024, available at: https://www.ft.com/content/bce57b6e-af04-4e70-82b3-153351299028

(37) World Bank. Iran Economic Monitor: Weathering Economic Challenges. 2020: https://www.worldbank.org/en/country/iran/publication/iran-economic-monitor

(٣٨) العربية، على وقع العقوبات الأميركية.. الفقر يرتفع في إيران، سبتمبر ٢٠٢٤، متاح: https://tinyurl.com/286e675e

(٣٩) هبة جمال، السياسات التعليمية بإيران وإسرائيل: بين التعددية ومحاولات بناء الهوية، مجلة السياسة والاقتصاد، قسم الدراسات المستقبلية، مركز الأساليب التخطيطية معهد التخطيط القومي، المجلد ١٣، أكتوبر ٢٠٢١، ص ١٢

(٤٠) منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، تدمير نظام التعليم في إيران، سبتمبر ٢٠٢٤، متاح: https://arabic.mojahedin.org/377707

(41) NCRI, Iran's Education System in Crisis as Schools Reopen, September 2024, available at: https://tinyurl.com/29t5s3d5

(٤٢) إيران إنترناشيونال، احتجاجات المعلمين في إيران بسبب تدني الرواتب ونقص التمويل، أغسطس ٢٠٢٣، متاح: https://www.iranintl.com/ar/202308267091

(٤٣) إيران إنترناشيونال، فجوة مقلقة وتدهور حاد وتفاوت كبير.. تفاقم أزمة التعليم في إيران، أكتوبر ٢٠٢٤، متاح: https://www.iranintl.com/ar/202410148284

(٤٤) منظمة الصحة العالمية إقليم الشرق الأوسط، اللجنة الإيرانية المعنية بالأمراض غير السارية: المشاركة المتعددة القطاعات في مكافحة الأمراض غير السارية على أعلى مستوى، تم الوصول ٥ يناير ٢٠٢٥: https://tinyurl.com/26npqsvh

(٤٥) أ. أميرة أسعد، واقع المشاركة السياسية للمرأة في إيران، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ٢٠٢١، مجلد ١، عدد ٢.

(٤٦) إيران وایر، غياب المرأة عن المقاعد الإدارية في البرلمان الإيراني، أغسطس ٢٠٢٠، متاح: https://iranwire.com/ar/reports/87238/

(٤٧) بي بي سي عربي، مهسا أميني: إيرانيات يشعلن النار في أغطية رؤوسهن أثناء الاحتجاجات ضد فرض الحجاب، سبتمبر ٢٠٢٢، متاح: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-62964079

(٤٨) الجزيرة، المهاجرون الأفغان في إيران.. تداعيات اجتماعية لأزمتي السياسة والاقتصاد، ديسمبر ٢٠٢٣، متاح: https://tinyurl.com/28oaz3tw

(٤٩) معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، وسائل التواصل الاجتماعي في الاحتجاجات الإيرانية: هل هي مجال عام جديد؟ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح: https://tinyurl.com/25dfymy3

(50) Karami, E., & Abbaspour, M. (2020). "The role of climate change in Iran's water scarcity: A comprehensive study". Environmental Policy Review, 22(3), 145-162.

(51) Farzin, M. (2021). "Water scarcity and its impact on Iran's agricultural sector". Journal of Environmental Economics, 34(2), 189-203.

(52) Mohseni, A. (2022), Desertification and its impact on agricultural productivity in Iran, Iranian Journal of Climate Change Studies, 5(2), 34-47.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الدوريات العلمية

١. أسعد، أميرة، واقع المشاركة السياسية للمرأة في إيران، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد ١، عدد ٢، ٢٠٢١.

٢. جمال، هبة، السياسات التعليمية بإيران وإسرائيل: بين التعددية ومحاولات بناء الهوية، مجلة السياسة والاقتصاد، قسم الدراسات المستقبلية، مركز الأساليب التخطيطية معهد التخطيط القومي، المجلد ١٣، أكتوبر ٢٠٢١.

٣. شنتير، مُحَمَّد، مجالس الشورى المحلية وتحديات اللامركزية في إيران، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثالثة، العدد العاشر، أكتوبر ٢٠١٩.

الصحف ومواقع الانترنت

١. إيران: الانتخابات الرئاسية ومقاطعة الإصلاحيين، بي بي سي عربي، ١٦ يونيو ٢٠٢١: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57497616

٢. مُحَمَّد خاتمي: مقاطعة الإيرانيين للانتخابات دليل على الاستياء العام". إيران إنترناشيونال عربي، ٢٢ يونيو ٢٠٢١: https://www.iranintl.com/ar/202407022280

٣. المعارضة في الجالية الإيرانية وبين الإصلاحيين الإيرانيين: قضية موسوي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٣ فبراير ٢٠٢٣، تم الوصول ٢٠ يناير ٢٠٢٤، متاح: https://tinyurl.com/236zppzt

٤. مقتل اثنين في احتجاجات في إيران بعد قرار مفاجئ برفع أسعار الوقود، بي بي سي عربي، ١٦ نوفمبر ٢٠١٩، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50444892

٥. إيران. انتخابات خطرة لنظام يائس، أوريان ٢١، ٢٠٢٣: https://orientxxi.info/magazine/article7449

٦. تأثير التدخلات العسكرية الإيرانية على الاقتصاد المحلي: دراسة ميدانية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠٢١: https://www.csis.org/analysis/impact-irans-military-interventions-domestic-economy

٧. إيران تقصف مواقع أحزاب كردية معارضة لها في إقليم كردستان العراق." بي بي سي عربي، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63692534

٨. إيران تقصف مخيما ومقرات للمعارضة الكردية في أربيل، الحرة، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢: https://tinyurl.com/23xvb3jp

٩. هجوم سيستان وبلوشستان: أسبابه وتداعياته داخليًّا وإقليميًّا، مركز الجزيرة للدراسات، مارس ٢٠١٩: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190305092118019.html

١٠. ماذا نعرف عن شرطة الأخلاق في إيران؟ العربي الجديد، ديسمبر ٢٠٢٤: https://tinyurl.com/26lkxnf7

١١. استطلاع: ٧٧% من الشباب الإيرانيين يفضلون الهجرة و٨٢% لا يرون مستقبلاً لأنفسهم في إيران، إيران إنترناشيونال، مارس ٢٠٢٤: https://www.iranintl.com/ar/202403045889

١٢. على وقع العقوبات الأميركية.. الفقر يرتفع في إيران، العربية، سبتمبر ٢٠٢٤: https://tinyurl.com/286e675e

١٣. تدمير نظام التعليم في إيران، منظمة مجاهدي خلق الإيراني، سبتمبر ٢٠٢٤: https://arabic.mojahedin.org/377707

١٤. احتجاجات المعلمين في إيران بسبب تدني الرواتب ونقص التمويل، إيران إنترناشيونال، أغسطس ٢٠٢٣: https://www.iranintl.com/ar/202308267091

١٥. فجوة مقلقة وتدهور حاد وتفاوت كبير.. تفاقم أزمة التعليم في إيران، إيران إنترناشيونال، أكتوبر ٢٠٢٤: https://www.iranintl.com/ar/202410148284

١٦. منظمة الصحة العالمية إقليم الشرق الأوسط، اللجنة الإيرانية المعنية بالأمراض غير السارية: المشاركة المتعددة القطاعات في مكافحة الأمراض غير السارية على أعلى مستوى: https://tinyurl.com/26npqsvh

١٧. غياب المرأة عن المقاعد الإدارية في البرلمان الإيراني، إيران وایر، أغسطس ٢٠٢٠: https://iranwire.com/ar/reports/87238/

١٨. مهسا أميني: إيرانيات يشعلن النار في أغطية رؤوسهن أثناء الاحتجاجات ضد فرض الحجاب، بي بي سي عربي، سبتمبر ٢٠٢٢: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-62964079

١٩. المهاجرون الأفغان في إيران.. تداعيات اجتماعية لأزمتي السياسة والاقتصاد، الجزيرة، ديسمبر ٢٠٢٣: https://tinyurl.com/28oaz3tw

٢٠. وسائل التواصل الاجتماعي في الاحتجاجات الإيرانية: هل هي مجال عام جديد؟ معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أكتوبر ٢٠٢٢: https://tinyurl.com/25dfymy3

٢١. تعديل قانون التظاهر في إيران.. اعتراف بحق الاحتجاج أم إمعان في القمع؟، صحيفة الاستقلال، نوفمبر ٢٠٢٣: https://tinyurl.com/23opq8dp

٢٢. كالامور، كريشناديف. "وزير الخارجية الألماني يقترح طريقة للالتفاف على العقوبات الأميركية .theatlantic.com ." أغسطس ٢٠١٨: https://2h.ae/JUsB

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1. Aminifard, Abbas. “The Effect of Sanctions on Iran’s Economy: Solutions and Prospects.” Do Sanctions Work? The Iran Sanctions Regime and Its Implications for Korea, edited by Ji-Hyang Jang and Peter Lee, Asan Institute for Policy Studies, 2013.
2. Farzin, M. "Water scarcity and its impact on Iran's agricultural sector." Journal of Environmental Economics, 2021.
3. Karami, E., & Abbaspour, M. "The role of climate change in Iran’s water scarcity: A comprehensive study." Environmental Policy Review, 2020.
4. Khan, Ali. Water Management and Environmental Challenges in Iran. Cambridge University Press, 2019.
5. Mousavian, Seyed Hossein. Iran and the United States: An Insider's View on the Failed Past and the Road to Peace. Carnegie Endowment for International Peace, 2019.
6. Mohseni, A. Desertification and its impact on agricultural productivity in Iran. Iranian Journal of Climate Change Studies, 2022.

7. Siman-Tov, David, and Shmuel Even. A New Level in the Cyber War between Israel and Iran. Institute for National Security Studies, 2020.
8. Visner, Samuel, Cyber Security's Next Agenda, Georgetown Journal of International Affairs, 2013.

Periodicals

1. Economic Studies Journal. "Corruption and Social Inequality in Iran: The Impact on National Security." Economic Studies Journal, vol. 14, no. 2, 2020.
2. Fairbanks, Stephen C. "Theocracy versus Democracy: Iran Considers Political Parties." Middle East Journal, vol. 52, no. 1, 1998.
3. Farzanegan, Mohammad Reza, et al. "Water Scarcity and Social Unrest in Iran: Evidence from Provinces." Middle East Development Journal, vol. 12, no. 1, 2020.
4. Ghasseminejad, Saeed, et al. "Evolution Toward Revolution: The Development of Street Protests in the Islamic Republic of Iran." Journal of International Affairs, vol. 73, no. 2, 2020.

Websites:

1. World Bank. Iran Economic Report. World Bank, 2020, www.worldbank.org/ir.
2. International Institute for Strategic Studies (IISS). The Military Balance 2020. Routledge, 2020.
3. Transparency International. Corruption Perceptions Index 2021. Transparency International, 2021, www.transparency.org/cpi2021.
4. Itzhakov, Doron. Iran's New Anti-Israel "Resistance Axis", Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2018. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/resrep16834. Accessed 10 Feb. 2024.
5. DAGRES, HOLLY, and BARBARA SLAVIN. How Iran Will Cope with US Sanctions. Atlantic Council, 2018. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/resrep20709. Accessed 12 Feb. 2024.
6. UN Women. Women's Participation in Political Processes in Iran. 2020. P. 17
7. International IDEA. Iran's Electoral Framework: Challenges to Transparency. 2022, www.idea.int/publications/iran-electoral-framework.
8. HRW, Iran: Joint Statement on Court-Ordered Dissolution of Prominent Charity Group, March 2021: https://tinyurl.com/ya7kqdw8
9. World Bank. Iran Economic Monitor: Weathering Economic Challenges. 2020: https://www.worldbank.org/en/country/iran/publication/iran-economic-monitor

10. NCRI, Iran’s Education System in Crisis as Schools Reopen, September 2024, available at: https://tinyurl.com/29t5s3d5
11. FT, Iranians struggle to access crucial medicines as sanctions hit supplies, August 2024, available at: https://tinyurl.com/2xw5a9u6